لجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــــم العالي والبحث العلمـــــــــــــــــي

المركز الجامعـــــي نور البشيـــــر

-البيـــض-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: ادارة مالية

النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية كأداة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة –البنك الوطني الجزائري BNA

تحت عنوان:

من اعداد الطالبين:

زنيطط سيدعلي

خالفي اسلام

تحت اشراف:

د.موسي أسية

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 2024/06/04

أمـــــــــام أعضاء لجنة المناقشـــــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.مريم شعنبي	أستاذة محاضرة	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
د.موسي أسية	أستاذة محاضرة	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا
د.قصابي شعبان	أستاذ محاضر	المركز الجامعي نور البشير البيض	ممتحنا

السنة الجامعيـــــــة: 2024/2023



«وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً »

صدق الله العظيم

(سورة طه، الآية رقم 114)

شكر و عرفان

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه والتي لا تعد ولا تحصى والحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا وسدد خطانا ووفقنا لإتمام هذه المذكرة.

كما نقدم جزيل الشكر والعرفان لأستاذتنا الفاضلة "موسي أسية" التي أكرمتنا بالإشراف على دراستنا والتي لم تبخل علينا بمعلوماتها القيمة والتي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل.

كما نقدم الشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل ومناقشته.

أيضا جزيل الشكر إلى السيد مدير الوكالة الصيرفة الاسلامية لولاية البيض والسيد "جيزيري خالد " و "حمامي عماد "الذي لم يبخل علينا بالمعلومات في الجانب التطبيقي وإلى كل عمال الوكالة.

إهـــــداء

أهدي ثمرة نجاحي هذا المتواضع إلى من قال فيهما ﷻ "وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَحْمَة وَقُلْ رَبِي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيراً"

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار واعتزاز

إلى الذين أعطياني النصيحة وأنارا دربي وعلماني العطاء بدون انتظار

أبي العزيز أطال الله في عمره

وأمي العزيزة أطال الله في عمرها

وإلى جميع إخوتي وأخواتي كل باسمه

وإلى جميع الأهل و الأقارب وأصدقائي وجميع الزملاء الذين درست معهم

إلى من تميزوا بالعطاء والوفاء

إلى كل من في قلبي ونسيهم قلمي أهدي هذا الجهد المتواض

إهـــــداء

حمدا لله باسط الدين بالعطايا والنعم، ذو الجلال والإكرام، منبع التوفيق ميسر الأعمال والذي أنار وسطر لنا الأسباب بما يكفي لقطف ثمار الجهد والاجتهاد

ثم أزكى الصلاة والتسليم على سيدنا مُحَمَّد معلم البشرية وهادي الأمة

أهدي ثمرة نجاحي وتفوقي هذا إلى من قال فيهما تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا﴾ الإسراء-24-

إلى أسمى مراتب الحب ونبع الحنان من وضعت الجنة تحت قدميها، إلى التي اسمها أحلى ما نطق به لساني ودعائها سر نجاحي وتوفيقي ونبض قلبي وقرة عيني أمي حفظها الله ورعاها وأطال عمرها.

إلى الذي ضحى لأجلي وأضاء طريقي بالتوجيهات وعلمني البذل والعطاء أبي الغالي أطال الله في عمره وأدامه تاجا فرق رأسي ووساما على صدري.

إلى من أرى التفاؤل والأمل بأعينهم والسعادة تغمر محياهم، إلى من حبهم يجري في دمي إخوتي وأخواتي

إلى من جمعني بهم المشوار الدراسي وشاركتهم أحلى اللحظات، وإلى كل من شاركني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد و خاصة أخي وصديقي "قطاف مُحَمَّد زهير " له كل الشكر

إلى من عرفهم قلبي ونسيهم قلمي، إلى كل من يعرفني

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

العنوان	الصفحة
اية قرانية	
الشكر	
الاهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	I
المقدمة	أ – ح
الفصل الأول: النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية	
المبحث الأول: البنوك التجارية	**2**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	**2**
المطلب الثاني: أنواع وأهداف البنوك التجارية	**4**
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	**6**
المبحث الثاني: ماهية النوافذ الإسلامية	**10**
المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية	**10**
المطلب الثاني: أهداف وصيغ النوافذ الإسلامية	**13**
المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية	**17**
خلاصة الفصل	**18**

الفصل الثاني: التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**25**
المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المبحث الثاني: ماهية التمويل الإسلامي	**31**
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي	**31**
المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي	**34**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التمويل الإسلامي	**35**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA الصيرفة الإسلامية البيض	
المبحث الأول: اطار تعريفي البنك الوطني الجزائري BNA	**39**
المطلب الأول: نشأت وتقديم البنك الوطني الجزائري BNA	**39**
المطلب الثاني: بطاقة تصريفية لوكالة البيض الصيرفة الإسلامية	**42**
المطلب الثالث: القوانين ذات الصلة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر	**45**
المبحث الثاني: طرق عمل الصيرفة الإسلامية 1210 البيض	**50**
المطلب الأول: الخدمات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية	**50**
المطلب الثاني: الصيغ الخاصة بالتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**54**
المطلب الثالث: شروط استفادة التمويل الإسلامي	**58**

المبحث الثالث: دراسة حالة في وكالة الصيرفة الإسلامية 1210	**60**
المطلب الأول: دراسة ملف التقدم لطلب التمويل	**60**
المطلب الثاني: دراسة محاسبة مالية	**66**
المطلب الثالث: ضمانات مقدمة من طرف العميل وإصدار القرار بالقبول أو الرفض	**69**
خلاصة الفصل	**71**
الخاتمة	**73**
قائمة المصادر و المرجع	**76**
قائمة الملاحق	**81**
الملخص	**84**

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
(2-2)	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	22
(3-2)	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	23
(4-2)	يوضح تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
(5-2)	: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	28
(1-3)	توزيع تقاسم الأرباح	51
(2-3)	بيانات مالية حول عملبة التمويل البنك للعميل	66
(3-3)	التكلفة التي يتحملها العميل لقاء حصوله على التمويل م البنك بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك	67

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	ئوضح وظائف تقليدية و الحديثة للبنوك التجارية	6
(2–1)	مختلف صيغ النوافذ الإسلامية	14
(1–2)	التصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
(1–3)	الهيكل التنظيمي الصيرفة الاسلامية البيض10 12	43

المقدمة

المقدمة

لم تستطيع البنوك التجارية توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفض زبائنها التعامل معها باعتبارها بنوك ربوية من جهة وكذا لعدم قدرتها على توفير ضمانات كافية التي تشترطها من جهة اخرى مما أدى المشرع الجزائري الى وضع مجموعة من القوانين والتنظيمات للصيرفة الإسلامية والترخيص بفتح نوافذ إسلامية في البنوك والتي اثبتت نجاحها من جميع الاصعدة.

وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور المحرك في اقتصاديات الدول وذلك نتيجة مساهمتها في خلق مناصب العمل حيث تعتبر هذه المؤسسات قوة المحركة لمختلف فروع الانتاج وقد عرفت السياسات الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية التسعينات الى حد اليوم فقد اعطت اهتماما كبيرا في هذا المجال من اجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الإسلامي الذي يهدف الى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات اضافة الى انشاء وكالات الصيرفة الإسلامية لدعم هذه المؤسسات ويعمل كقوة دافعة للابتكار في القطاع المالي مزودا هذه المؤسسات بالقدرة على تحقيق الاستقرار المالي والتوسع في الأسواق ،إضافة إلى ذلك فإن التعاملات المالية التي تجرى ضمن إطار الشريعة الإسلامية تضيف عنصر الثقة والمصداقية إلى العلاقات بين البنوك والعملاء، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وينمي الاقتصاد الكلي.

ومن هذا المنطلق، تكون الاشكالية حول المذكرة على الشكل التالي:

الإشكالية

تعتبر البنوك الإسلامية في الجزائر من اللاعبين المهمين في النظام المالي، حيث تلعب دورًا مهمًا في تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إحدى الإشكاليات الرئيسية تكمن في القدرة على تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كافٍ ومناسب، خاصة فيما يتعلق بالتمويل والخدمات المالية الأخرى. كما تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر تحديات تنظيمية وقانونية، مما يؤثر على قدرتها على تقديم خدماتها بشكل شامل وفعّال.

وبناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيسي:

كيف يمكن للبنوك الإسلامية في الجزائر أن تعزز دورها كأداة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم النشاط الاقتصادي ؟

تعتبر هذه الإشكالية محورًا مهمًا للبحث، حيث يتعين تحليل أسبابها وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ماهي الصيغ التمويلية التي تتعامل بهاالنوافذ الاسلامية؟
2- ما هي الصيغ التمويلية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
3- كيف تتم عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري(وكالة الصيرفة الاسلامية)؟

الفرضيات

فرضية الأولى: يوجد تمويل اسلامي في البنك الوطني الجزائري موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فرضية الثانية: البنوك الاسلامية لها دور فعال في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فرضيةالثالثة: تستفيذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع صيغ التمويل الاسلامي في ولاية البيض

أهمية الدراسة

_ التعرف على النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ومصادر تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز دور الصرف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- التعرف على البنك وطني الجزائري وكاله الصيرفه الاسلاميه لولايه البيض وطريقه عملها الخدمات الممنوحه من طرفها.
- محاولة اثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث تكملة الدراسات السابقة .

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى:

(**مطهري كمال**، 2011/2012): هدفت هذه الدراسة الى مقارنة الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ولقد توصل الباحث الى ان التمويل هو المشكلة الأهم التي تواجه انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في غياب سوق مالي فعال ومنتظم يساعد على التمويل عن طريق الأسهم او السندات واعتمادها على البنوك. وكذا الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري محدودة نوعا ما مقتصرة على المدينات والبيوع المؤجلة كالمرابحة والاجارة وبيع السلم وغياب التعامل بالمشاركة في الربح والخسارة والمضاربة. أيضا لا تفرق البنوك التقليدية في منح القروض بين نوع المؤسسات بل تركز عللا مدى مردودية المشروع ونسبة المخاطرة هذه الفكرة تغيب عند البنوك الإسلامية حيث لا تستطيع هذه الأخيرة منح تمويلات واموال الا ان وافق نشاط المؤسسة مبادئ الدين الإسلامي، وهذا ما يتأكد منه المستشار الشرعي الذي يعد من أهم هيئات البنوك الاسلامية.

الدراسة الثانية:

(**سمير عماري 2019/06/28**): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يوفر التمويل وذلك من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة حلال الفترة 2017-2015. الإسلامي أساليب تمويلية إستطاعت أن تحلب إليها العديا. من المؤسسات الصعرة والمتوسطة في العديد من الدول العربية والإسلامية. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن بسك البركة الجزائري وكالة سكيكدة على الرغم من حداثة تأسيسه إلا أنه حقق نتائج إيجابية على الصعيد المحلي من حلال توفيره التمويل اللازم لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدف تمكنيها من المساهمة في التنمية المحلية وخلق فرص عمل.

الدراسة الثالثة:

(كمال فايدي ، ياسين قاسي ، 2020/01/06): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك الإسلامية في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ،الجزائر، خاصة في ظل ما تعانيه هذه المؤسسات من معوقات للحصول على التمويل اللازم وتبين الدراسة أن أسلوب التمويل الإسلامي من شأنه أن يسهم في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من مشاكلها التمويلية، وذلك من خلال صيغه العديدة التي تمتاز

بالمرونة والتكامل والتنوع وهو ما يسمح بتوفير الموارد المالية وفقا لما يتماشى مع الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

الدراسة الرابعة :

(يعقوبن صليحة ، 2021/06/30): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وضمان استمراريتها ونموها، خاصة في ظل ما يعانيه هذا القطاع من عوائق تمويلية. وتوصلت الدراسة أن أسلوب التمويل الإسلامي من شأنه أن يساهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من مشاكله التمويلية، وذلك من خلال صيغه التمويلية التي تمتاز بالمرونة والتكامل والتنوع، فمن خلالها تتحصل المشروعات على الموارد المالية للقيام بنشاطاتها وتوفير احتياجاتها.

الدراسة الخامسة :

(وهيبة توكالي، سميرة سعيداني،2022/12/31):هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى قدرة هذه الصيغ على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مساهمة البنوك الإسلامية في دعمها لتجاوز مختلف المشاكل والعراقيل التي تسببيها أساليب التمويل التقليدي، لاسيما على المستوى المحلي باعتباره صورة مصفرة للوضع العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك الإسلامية في الجزائر لتمائل الظروف وتشاهها، و تحليل فرضيات الدراسة قمنا بإجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع استبيان على أربعة إطارات على مستوى البنك وكالة برج بوعريريج حيث توصلنا الى انحصار الصيع المسنعملة على مستوى البنك في صيغ المرابحة، المساومة، السلم والاجارة، والتي تعمل بالقدر الكافي وبالإمكانيات المتوفرة محليا على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ما يلي :

_تسليط الضوء على النوافذ الاسلامية و الصيغ التي تتعامل بها .

-تشجيع الأسخاص الراغبين في انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.

-التعرف على التمويل الصيرفة الاسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع

الأسباب ذاتية:

الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع و ارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه.

الرغبة في انشاء مؤسسة صغيرة مستقبلا .

الأسباب الموضوعية :

- التركيز على أهمية النوافذ الاسلامية.
- التجربة الجديدة التي أطلقها المشرع الجزائري بغية تنويع مصادر التمويل .
- نظرة الشباب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة من الاقتصاد في الجزائر .
- انجذاب مجتمع فتية الى التمويل الاسلامي بغية تحقيق مشاريعهم .

صعوبات الدراسة:

من بين صعوبات التي واجهتنا ما يلي:

تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية لا تزال فتية.

عدم الحصول على المعلومات والوثائق من البنوك الجزائرية في كل وكالات البيض مما أثر سلبيا على اجراء دراسة حالة.

المنهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي في الفصل النظري الذي يعتمد على جميع المعلومات والبيانات التي تساعد على وصف الدقيق للمشكلة محل الدراسة ، وكما اعتمدنا على دراسة حالة من خلال ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي حيث اعتمدنا عليه لأنه يتوافق مع طبيعة الدراسة والذي يضم اسقاط ميداني على البنك الوطني الجزائري وكالة الصيرفة الاسلامية لولاية البيض .

هيكل البحث

يستهل البحث بالفصل الأول الذي يركز على "النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية". يتناول المبحث الأول مفهوم البنوك التجارية ونشأتها وتطورها عبر الزمن، مع التركيز على أنواعها وأهدافها في النظام المالي. يتابع المبحث الثاني مع ماهية النوافذ الإسلامية واستعراض مفهومها ونشأتها وأهدافها والخصائص التي تميزها.

ينتقل البحث بعد ذلك إلى الفصل الثاني الذي يتناول "التمويل الإسلامي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". يستعرض المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد، بينما يركز المبحث الثاني على ماهية التمويل الإسلامي وخصائصه وأهدافه.

وأخيرًا، يختتم البحث بالفصل الثالث الذي يقدم "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA الصيرفة الإسلامية البيض"، حيث يوضح المبحث الأول نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائريBNA ، والمبحث الثاني يتناول طرق عمل الصيرفة الإسلامية فيه والمبحث الثالث يستعرض دراسة حالة في وكالة الصيرفة الإسلامية 1210.

الفصل الأول

النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية

المبحث الأول: البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو ألجال محددة، كما تمنح القروض ما يحقق أهدافها أو يدعم الإقتصاد القومي بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بما ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية.

المطلب الأول :نشأة وتعريف البنوك التجارية

أولا :نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك الّتجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا.

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517 ثم ، أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير لم أنه يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18 ، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك . تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى

بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، تم وقد تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

هكذا نشأت البنوك الّتجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، ويبقى إعطاء تعريف للبنوك أمرا ضروريا لا مناص منه . **(عبير، صفحة 08)**

ثانيا : تعريف البنوك التجارية

ظهرت كلمة بنك في المدينة البندقية، وهي كلمة مشتقة من من كلمة بانكو الإيطالية، والتي تعني المصطبة التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة، ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة ،ثم تطور معناها الى مصرف.

وفي الجزائر عرف البنك التجاري في الماده 114 من القانون نقد والقرض كما يلي:
تضمن البنوك التجارية أشخاصا معنويا مهمتها الرئيسية اجراء عمليات مبينة في المواد 110 الى 113 من القانون النقد والقرض وتتضمن هذه العمليات تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القروض والتسهيلات، ووضع وتوفير وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن. (خليل، 2023/2022، صفحة ص04/03)

البنوك التجارية هي المؤسسات التي تتعامل في الدين أو الائتمان حيث حتصل على الودائع من العملاء و تدفع لهم فائدة ثم تقوم إبقراض هذه الودائع و حتصل على فائدة أعلى، أي أنها تسعى إلى تعظيم أرباحهامن خلال التوسع في المنح والقروض و القيام بالاستثمارات. (بيلامي، 2020/2019، صفحة 67)

كما تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المنظمات التي رخص لها القيام بالأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية وقبول الودائع بأنواعها المختلفة(تحت الطلب التوفير،ولاجل وخاضعة لإشعار) أن البنوك التجارية يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع استخدام الاموال المحصل عليها من الودائع في منح الائتمان بغرض تحقيق ارباح من ،وهي تلك التي تتعامل بالائتمان وأهم ما يميزها قبولها لودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود .

و أيضا تبرز أهمية البنوك التجارية من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في التنمية والتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عملية الاقراض الى مؤسسات تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو

والاستثمار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها .ووسيلتها الى تأدية هذه الخدمة هي محاولة جذب العملاء بشتى الوسائل باعتبار أن اجتذاب العميل يعتبر ربحا في حد ذاته. (السراج، 2018، صفحة 29)

المطلب الثاني: أنواع و أهداف البنوك التجارية

ان للبنوك التجارية أنواع و أهداف من بينها مايلي :

أولا: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية الى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري وملكيتها الى ما يلي: (كموم، الصفحات 34-35ص)

أ- بنوك الفروع: هي منشآت تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة أنحاء البلاد الهامه بحيث تتبع اللامركزية في ادارتها ويتصل هذا النوع من البنوك بانه:

- يخضع للقوانين العامه للدولة وليس لقانون الولاية التي يقام فلها الفرع.
- -تقوم سياسة الاقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين الاجلال قروض فهي تمنح القروض القصيرة الاجل تتراوح مدة استحقاقها من06 اشهر الى سنهة كاملة ويشترط ان تستخدم هذه القروض في تمويل رأس مال عامل وذلك لضمان سرعة في الاستمرارية القروض.

ب- بنوك السلاسل :هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها البعض اداريا لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم سياسات العامة لها وتقوم هذه البنوك بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ويوجد هذا النوع من البنوك في الولايات الامم المتحدة امريكية.

ت- بنوك المجموعات: هي اشبه بالشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها حيث لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري.

ث- البنوك الفردية : هي منشآت صغيرة يملكها الأفراد أو الشركات أشخاص اذ يقتصرعملها في الغالب على المنطقة الصغيرة وتتميزعلى باقي أنواع البنوك بأنها :

- يقتصر توظيف مواردها على الأصول باللغة كاوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة.
- وتعد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها او مديروها من خيرات مصرفية وعلى ما يحزونه من ثقة المتعاملين، ولا يوجد هذا النوع من البنوك الا في الدول الرأسمالية .

ج- البنوك المحلية: وهي عبارة عن بنوك تنشأ لتباشر عملها في المنطقة الجغرافية المحددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو مدينة محددة.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثالثة أهداف تتمثل في الربحية، السيولة، الأمان وترجع أهميتها إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار، وسيتم شرح هذه ألهداف فيما يلي : (عاشوري، 2019-2020، صفحة 09)

أ- **الربحية:** تسعى إدارة البنوك إلى تحقيق أكبر ربح لمتعامليها وزيادة قيمة ثروة المالك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصلت عليها من مصادر مختلفة. فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها. كما أن تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب أواستقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة هي الفوائد المدفوعة على الودائع، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرضا لآثار الرفع المالي، هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة فإنه يترتب عنها انخفاض ألرباح بنسبة أكبر.

ب- **السيولة:** تعرف السيولة بأنها "قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية في آجال استحقاقها ، لذلك يجب على البنك تحقيق الموازنة بين المبالغ المدفو عة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الافالس، لهذا يستوجب على البنك عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عمالئه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس.

ت- **الأمان:** يقصد بالألمان مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف أوتلك الناتجة عن ألعمال الفرعية الأخرى، وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره إن أساس عملية توظيف أموال البنك على اختالف مصادرها، هو الثقة بأن الأموال المودعة لديه والتي يقرضها سوف يسترجعها في الآجال المتفق عليها. ولهذا، فمدى ثقة البنك في المتعامل ومتانة مركزه المالي، ومدى احترامه

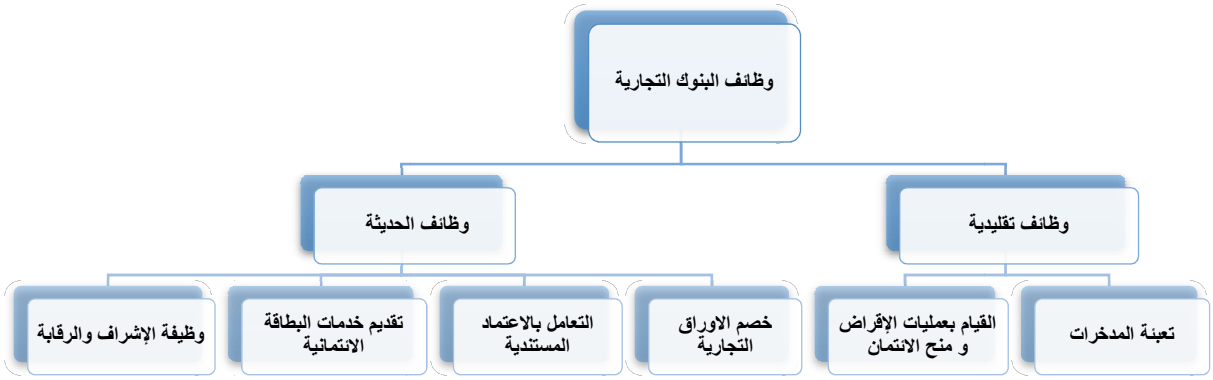
لتعهداته وكيفية الوفاء بالدين والضمانات المقدمة هي أساس منح القروض، مع ضمان الربح وقلة مخاطر العسر المالي أو للإفلاس.

لأجل ذلك تسعى البنوك التجارية إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض تنو يع عمالئها وأنشطتهم، وبالتالي تنويع الودائع والقروض البنكية وهو الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك للمخاطر. وعموما فإن أهداف البنك قد تكون خاصة متعلقة بالبقاء والنمو وزيادة ثروة المالك، وعامة متعلقة بالنهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه وذلك عن طريق تحسين الخدمات المقدمة والمساعدة في تمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حياة، 2014، الصفحات 22-23)

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف تقليدية و الحديثة ومن أهم الوظائف للبنوك التجاريةكما يوضح الشكل التالي :

الشكل (1-1) ئوضح وظائف تقليدية و الحديثة للبنوك التجارية



المصدر: من اعداد الطلبين بالاعتماد على معطيات الموجودة

أولا: وظائف تقليدية :

وتتمثل في :

- **تعبئة المدخرات:**

وتعني الاحتفاظ بالودائع و اليتي تعتبر من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية لذلك حترص البنوك على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي و الادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، و تبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب و الإيداع و رفع كفاءة الأوعية الادخارية، و تبن سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع و تتفاوت الودائع من حيث آجالها، و النشاط االقتصادي للمودعين، و القطاعات اليتي ينتمون إليها.

- **القيام بعمليات الإقراض و منح الائتمان:**

و ذلك لأغراض الإنتاج أو الاستثمار و متويل المشروعات أو الأغراض الاستهلاكية سواء بضمان أو بدون ضمان الاعتماد على الضمان الشخصي وسمعة العميل و دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة، و يغلب على

الإقراض و القروض في البنوك التجارية القروض قصرية الأجل و اليتي لا تتعدى آجالها السنة إلا أن هناك نسبة من القروض يف تلك البنوك تكون متوسط و طويلة الأجل. (بيلامي، 2020/2019، صفحة 75)

ثانا: يوظائف الحديثة

تقوم البنوك التجارية بوظائف عديدة منها :

- **خصم الاوراق التجارية:**

خصم الورقة التجارية هو عملية ائتمانية الغرض منها سداد القيمة الحالية للورقة الى المستفيد قبل موعد استحقاقها. حيث تقبل البنوك على مزاولة هذا النوع من النشاط نظرا للحماية التي يوفرها القانون التجاري وايضا نظرا لقصر اجلها، مما يوفر عنصر السيولة لدى البنك، كما انها تتيح فرصه للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة يقررها البنك المركزي.

- **التعامل بالاعتماد المستندية:**

ويتم عن طريقها تسهيل عملية التجارة الخارجية،بحيث بموجبها يتم تسوية التزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال المبالغ السلاح المستوردة من حساب المستورد في الداخل الى حساب المصدر بالخارج، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم وثائق خاصة بالبضاعة .

وهناك وظائف اخرى بالاضافة الى الوظائف المذكورة سابقا تتمثل في:

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والاهتمام بصيغة مختلفة.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات استيراد.
- تحويل نفقات السفر السياحية واصدار صكوك للمسافرين والاعتمادات شخصية.
- التعامل بالبيع وشراء في العملات الأجنبية.
- تمويل الاسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا العرض.
- دفع الصكوك المسحوبة على البنك او اي مسحوبات اخرى.
- دفع الحوالات البرقية البريدية الواردة.
- شراء صكوك اجنبية وسكوك للمسافرين.

خدمات بطاقة الائتمان التي تعتبر من اشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثها البنوك التجارية في الولايات الامم المتحدة الأمريكية في الستينيات من هذا القرض. (الدين، صفحة 338)

- **تقديم خدمات البطاقة الائتمانية:**

وهي بطاقة اعتماد تعتبر من أشهر الخدمات التي استحدثتها البنوك التجارية. وهي عبارة عن بطاقة تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل و رقم حسابه .بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحالت التجارية المتعاقدة مع البنك على قبول منح االئتمان لحامل البطاقة وتسوية الدين مع البنك.

- **وظيفة الإشراف والرقابة:**

حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توظيف الأصول المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أهداف محددة سلفا للمشروعات التي استخدمت فيها.

من خلال هذه الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية، تتضح أهميتها في تهيئة وتوفير الأموال وضخها في مجالات استثمار متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير مكان آمن لحفظ السيولة لذوي الفوائض مع تحقيق فوائد وتوجيهها لذوي الحاجة إليها، كما تسهل عمليات التبادل والتجارة وتسوية المعامالت. (حياة، 2014، صفحة 20)

المبحث الثاني:ماهية النوافذ الإسلامية

وعليه تعد النوافذ الإسلامية من أهم الكيانات المبتكرة في المصارف التقليدية بحيث تقدم خدمات متنوعه من خلالها وتختلف بذات الوقت من مصرف إلى آخر فبعضها يقدم خدمات مصرفية متكاملة لعملاء المصرف ومنها ما يقدم خدمات معينة كخدمات الاستثمار والتمويل وغيرها.

المطلب الأول:مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية:

النوافذ الإسلامية (islamic windows) تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد أيضا بالنوافذ الاسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول الى التعامل مع المصارف الإسلامية، وتكون تلك النوافذ المتخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.

وأول من جاء بفكرة نوافذ الإسلامية هي المصاريف التقليدية الغربية في الدول الغربية غير الإسلامية، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يمتنعون التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على السعر الفائدة ويرغبون بالتعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية، ومن ثم انتشرت فكرة نوافذ إسلامية في العديد من الدول المسلمة ايضا مثل مصر والسعودية والأردن والإمارات وغيرها من الدول. (مُحَمَّد، 2017 العدد 12، صفحة 95)

وردة التعارف متعددة في تعريف شبابيك الاسلامية الا أنه يوجد تباين بين هاته انت عارف فقد وردت على أنها الأقسام التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية فيها المصاريف التقليدية ويعتبر هذا التعريف ناقصا على اعتبار ان النوافذ تابعة اداريا للبنوك التقليدية، ومنهم من عرفها الفروع التي تنتمي الى المصارف الربوية وتمارس جميع أنشطة المصرفية طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية. (حرواش زينب امان، 2023، صفحة 201)

عندما ادركت البنوك التقليدية مدى إقبال على البنوك الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف الشرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، قرر البعض منها انشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم خدمات المصرفية الإسلامية، وقد كان البنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام هذا البنك في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم خدمات مصرفية إسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملاتالإسلامية "، وتلاه البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث في عام 1987 قام بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية، ما هو الصندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي في سنه 1990، ونظرا لإقبال متزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام البنك في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للاشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 46 فرع اسلاميا موزعة على مختلف المدن المملكة.

أما في الجزائر فقد أدى إصدار قانون 90 10 الذي فتح المجال امام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل الدخول البنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس المال مختلط (عام وخاص) في مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، وبعد فترة طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام، حيث تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، يبدأ مزاولة نشاطة مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وتواصلت مجهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات، كانت بدايها باصدار النظام 02- 18المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018، الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لتدعيم العملية تم اصدار النظام 20- 02، الذي يشرح عملية تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية، تطبيقها تربية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات. (ختروس، 2022، صفحة 201)

وتوجد عدة أسباب نشأة النوافذ الإسلامية من بينها ما يلي: (مفيدة نادي، (2021) ، صفحة 201)

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين في تحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره الى تحول أعداد كثيرة من العملاء الى البنوك الإسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بالتراجع الطلب على المنتجات البنوك التقليدية . قال الله تعالى:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"

- انها وسيلة استقطاب رؤوس أموال المسلمين، والاستجلاب استثمارات متعددة التي تبحث عن الصيرفة الإسلامية،وقد قدرت" موديز" أن نحو 2000 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية.
- ارتفاع عوائل عملية التمويل الاسلامي مقارنة بالعوائد التمويل التقليدي، حيث شهادة هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجاعة البنوك التقليدية عن طريق النوافذ الإسلامية ،وذلك لسعي نحو تعظيم أرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يحصلون عليهم من مصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية.
- الحوافز العقائدية والاجتماعية التي تكون ضمن الاهداف البنوك التقليدية، وتكون هذه الخطوة الأولى نحو التحويل الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمه لذلك.
- تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه أن وفد الاسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الاسلامية.
- نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم خدمات و التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فان الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ الإسلامية هو هدف مادي بحث، وهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

المطلب الثاني :أهداف وصيغ النوافذ الإسلامية

أولا: أهداف النوافذ الإسلامية:

تتعدد وتتنوع أهداف فتح النوافذ الإسلامية في المصاريف التقليدية وتختلف من دولة لاخرى ومن مصرف لاخر، من أهداف دينية واجتماعية واقتصادية نذكر منها ما يلي: (لعلا رمضاني، 2017، الصفحات 155-156)

- **الهدف الديني:** بالنظر لكون غالبية المسلمين وعزوف أكثرهم من التعامل مع المصاريف التقليدية وعدم استفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية، والرغبة في فتح المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتاكد على تحريم الرباط في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بالمداخراتهم الى هذه النوافذ الاسلامية تعاليم الإسلام التي تحرم احتكارا أموال وتدعو الى استثمارها.

- **الهدف الاقتصادي:** تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة لاجتذاب ،خصوصا اذا عرف معدل الادخار لدى الافراد ارتفاعا، ورغبتهم معدلات الادخار في الاستفادة من هذه الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة الاقتصاد بلدانهم، حيث تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال والمدخرات، وتوجيهها نحو المشاركة في عملية الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، ان اذاعهة الاموال الكبيرة في النوافذ الاسلامية سيزيد بالتاكيد من فرص الربحية لدى المصاريف الحكومية التقليدية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية الى الفرح ثم الى المقر الرئيسي التقليدي ومن ثم الى الخزينة العامة للدولة.

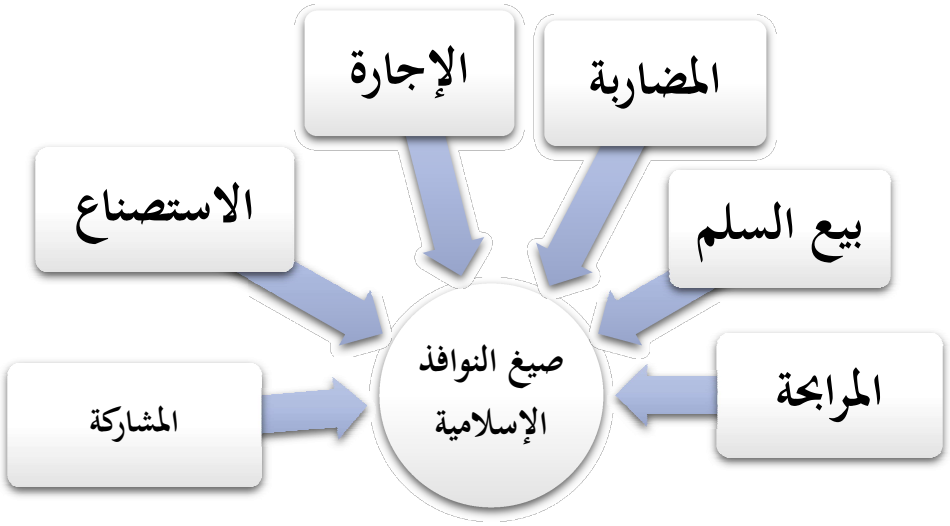
- **الهدف الاجتماعي:** ان الاستثمار الأموال بايداعها في النوافل الاسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما امكن من البطالة وزيادة الانتاج واعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلا من ان تكون هذه الأموال المعطلة والمكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي تحرص على استثمارها وتشغيلها بما يطابق الشريعة الاسلامية، مما يساهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي الى استخدام أيدي عاملة

جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة الاجور أيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة الدخول ابناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات ، ما يدفع المنتجين الى الزيادة في الانتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الانتاجية الى ان نصل الى القضاء على ظاهره البطاله .

❖ **هدف التدرج في التحول نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة:** يركز جانب كبير من الفقهاء ممن يؤدي بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية على ضرورة استفادة هذه النوافذ من الخبرات المتراكمة لدى العاملين في المصارف التقليدية و سهولة سيطرة المصرف و فرعه على النوافذ المفتوحة، فضلا عن سهولة الإجراءات القانونية لفتح النوافذ الإسلامية فياسا بإجراءات تأسيس مصرف أو فرع جديد، ناهيك عن إمكانية اعتماد هذه النوافذ سبيلا للتدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي في البلاد إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل ،إذ إن من الصعوبة بمكان أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى مصارف إسلامية فهنا كالعديد من الصعوبات و المعوقات التي تكتنف عملية التحول المبا شرة، ما إذا صبح التحول شكل تدرجي و بطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروعا للمصارف التقليدية ومن ثم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير.

ثانيا:صيغ النوافذ الإسلامية:

يمثل هذا الشكل(1-2) الموالي مختلف صيغ النوافذ الإسلامية :



المصدر: من اعدد الطالين بالاعتماد على المعلومات الموجودة

1. **المرابحة:** هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشترى به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحه بيع المرابحة زيادة على الشروط صحة البيع عموما :بيان رأس المال السلعة الذي اشتريت به، وبيان الربح الذي يشترطه البائع، ويلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه ورخصه، وما إذا كان قد اشترى بثمن مؤجل او من يحابيه او يسامح معه حتى يكون المشتري على علم كامل بالسلع ، فان جهل شيئا من ذلك المشتري بالخيار عند اكتشاف ما جهله.

2. **بيع السلم:** وهو البيع شيء على وجه الجيب للبائع على الثمن عاجلا للمشتري في المثمن اجلا، فالمشتري اسمه المسلم والبائع المسلم اليه والثمن المقدم راس المال والمبيع هو دين السلم.كما يشترط على العقد:
   - أن يكون الثمن معلوما ببيان جنسي ونوعيه وقدره.... ومؤجلا الى أجل معلوم.
   - في العقد مقدار المبيع.
   - اشتراط ظاهرية في المسلم فيه أن يكون مما يباع بالكيل أو الوزن. (حوحو فطوم، العدد 10 الجزء 01 ، 2017، صفحة 266)
3. **المضاربة:** تقوم المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال(صاحب المال او شريك بالماليه) ، وتقديم العمل من جانب المضاربة ويقوم المضارب في الاتجار في هذا المال الذي حصل عليه من رب المال في المشروعات مختلفة تتصل بالحلال وتبتعد عن الحرام، وما يرزق الله به من ربح، يتم اقتسامه بين المصرف والعميل بالنسبة الشائعة والمعلومة في الربح، اما الخسارة فانها تكون على حساب رب المال ما لم يثبت تقسيط المضارب بعمله.

4. **الإجارة:** في عقد بين الطرف يتم بموجبه بيع منفعة اصل من الاصول، مقابل ثمن معلوم، والمدة المعلومة حيث يقوم المالك الأصل بتقديم طرف آخر يستفيد من خدماته مقابل أجر معلوم، وتنتقي ملكية المنفعة دون ان تنتقل ملكية الأصل والايجار قد تكون بالاصول المنقولة كالآلات والمعدات، وفي الأصول ثابتة كالأراضي والعقارات.

5. **الاستصناع:** هو من العقود البيع ملائمة للاستثمار للاقتصاد الاسلامي، وهو وسيلة لحث صيغار المنتجين والصناع على الانتاج، ويتم تمويل الصنعة المطلوبة من جانب رب المال، وقد يكون المصرف الاسلامي، مع تحديد مواصفاتها ، ويحقق هذا العقد منافع للطرفين الى جانب ما ينتج عنه من اشباع حاجات المجتمع من السلع المنتجة.

6. **المشاركة** :هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو اكثر بان يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم المصرف من خلالها بتمويل عملائه في مختلف المجالات الاقتصادية وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحده او على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة. (حمادوش عبد الحليم، 2021، الصفحات 96-97)

المطلب الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية (اسية هتشان، العدد السادس 2019، الصفحات 100-101)

تتميز **النوافذ الإسلامية** بمجموعة من الخصائص، تميزها عن غيرها من البنوك فيما يلي:

اولا: استبعاد التعامل بالفائدة

اهم خاصية يتميز بها البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية انه لا يتعامل بالفائدة ايا كانت اشكالها أخذا او عطاء، ظاهرة أو مخفية، ثابتة أو متحركة، وهذا استنادا إلى المبادئ الشريعة الإسلامية التي بني على أساسها، والتي تحرم مثل هذه الفوائد نظرا لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية سلبية، فيقول الله تعالى" وأحل الله البيع وحرم الربا".

ثانيا: استثمار في المشاريع الحلال

يلتزم البنك الاسلامي بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في كافة معاملته المصرفية والاستثمارية، ولهذا يرفض المتاجرة بأمواله، حيث يقوم بتوظيفها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية بالأساليب المشاركة التي تعتمد على اقتسام الأرباح والخسائر.

ثالثا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

البنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يعتبر أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إن لم تاخذ التنمية الاجتماعية بعين الاعتبار، فهو يراعي الجانبين عن طريق التمويل المشاريع الاقتصادية ذات المردودية الكفاءة الإنتاجية التي تعود بالنفع على الأمة الإسلامية، وبالتالي تحقق التنمية الاجتماعية الشاملة.

خلاصة الفصل:

1.على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية، إلا أنها تمتلك قدرة منافسة قوية، خاصة بعد تحقيقها للنمو والتطور على مدى العقود الماضية، وإثبات قدرتها في مواجهة الأزمات المالية.

2. تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف إنسانية واجتماعية بجانب الربحية، مما يعكس رؤيتها الشاملة للعمل المصرفي.

3. ظاهرة فتح الفروع والنوافذ للمعاملات الإسلامية تعكس تغيرات في المجتمعات نحو الالتزام بالشريعة الإسلامية والتخلص من المعاملات الربوية.

4. نجاح فكرة فتح النوافذ الإسلامية دفع بالبنوك التجارية إلى تبنيها وتطبيقها، مما ساهم في تجاوز الأزمات المالية العالمية.

5. النجاح العالمي للمصرفية الإسلامية يعد سببًا رئيسيًا في إمكانية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

6. توفر العمالة المؤهلة يعتبر عاملاً حاسمًا في إمكانية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث يسهم في تطبيق الأنظمة والمعايير الإسلامية بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني

التمويل الاسلامي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد شكلت تحديد مفهوم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهرة الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث ابراز مفاهيم نظرية محددة لهذه المؤسسات اضافة الى تحديد خصائص وأشكال تصنيفيات وأهمية التي تميزها عن مؤسسات كبيرة الحجم.

المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وهذا التصنيف يعتبر مفيدا في عدة مجالات، لذا إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغير والمتوسطة بشكل نهائي ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى خاصة بعد انتشار المصطلح انتشارا واسعا في مختلف دول العالم. يعتبر بغاية الأهمية ولكن في الواقع هذا المصطلح لا يزال يكتنفه الغموض وعدم الرؤية في تحديد معناها الدقيق.

وفيما يلي سنعرض بعض من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة
من بلدان العالم:

أولا: **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

حسب قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها : تلك التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، ولا يمكن لها أن تسيطر بأي حال من الأحوال على مجال العمل الذي تنشط فيه كما نظم قانون 1953 إدارة هذه المؤسسات اعتمادا على معيارين هما المبيعات وعدد العمال، وذلك لتحديد تعريف أكثر دقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك كما يلي: (سابق، 2015\2016، صفحة 16)

الجدول رقم (2–1) التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

Source :hull. G.S, La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR, éd L'Harmattan Paris 1987, p16

حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على معيارين أساسيين هما معيار المبيعات ومعيار عدد العمال، كما أنها تنقسم حسب القطاعات إلى المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة، مؤسسات التجارة بالجملة والمؤسسات الصناعية.

ثانيا: تعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يتعلق بالتعريف الياباني فلقد عرفه القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963، والذي نص على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما يلي : (هربان، 2014\2015، الصفحات 22-23)

الجدول رقم (2-2) التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئ والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50عامل أو أقل

المصدر : إبراهيم القرناص ، تقرير عن التجربة اليابانية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو، 2002، ص 2و3

من خلال الجدول أعلاه وحسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يتمثل في تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، وتنقسم حسب القطاعات إلى المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي، مؤسسات التجارة بالجملة، ومؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات.

ثالثا:تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف Leon gingembre مالك مؤسسة صغيرة على أنه: (سابق، 2015\2016، صفحة 19) مستثمر لرأس ماله الخاص ويقوم بالتسيير الإداري والتقني الفعلي لها، مع ضمان الاتصال المباشر والمستمر بالعمال، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-3): التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة	عدد العمال
مؤسسة صغيرة	من 20 إلى 49 عامل وكذلك من 1 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249 عامل
مؤسسة صغيرة ومتوسطة	من 1 إلى 249 عامل

المصدر: سعيد الهواري، "محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة نظرية وتطبيقية-

حيث يوضح الجدول أعلاه أن التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد بصفة أساسية على معيار واحد فقط وهو معيار عدد العمال، حيث يمكن توزيعهم كما يلي:

- المؤسسة الصغيرة يصل فيها عدد العمال من مال من 21 إلى 49 عامل وكذلك من 1 إلى 49 عامل.
- المؤسسة المتوسطة: يصل فيها عدد العمال من 50 إلى 249 عامل .
- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يصل فيها عدد العمال من 1 إلى 249 عام.

رابعا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:

قدمت الجزائر تعريفا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من الظروف السائدة والتغييرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد اقتصاديا وسياسيا، وقد كان آخر تعريف ذلك الذي نص عليه القانون رقم

17/02 مؤوخ ي 11 ربيع لثاني 1438 ، حيث عرفت بالمادة 05 كالآتي: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخص.
- لايتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.
- كما ميز المشرع الجزائر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد 08 09 و 10 على التوالي .

جدول رقم(2-4) يوضح تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المعيار	عدد العمال	لمؤسسات المتوسطة	مجموع الميزانية (مليون دينار)
المؤسسات المصغرة	09-01	أقل من 40 مليون دينار جزائري	أقل من 20
المؤسسات الصغيرة	49-10	من 40 إلى أقل من 400	400إلى أقل من 4000
لمؤسسات المتوسطة	250-50	من 20 إلى أقل من 200	200إلى أقل من 1000

المصدر: التشريع الجزائري القانون رقم 17/02 مؤوخ ي 11 ربيع لثاني 1438

المطلب الثاني :خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة والتي نذكر أهمها على النحو التالي:

- **سهولة التأسيس (النشأة)**: ويرجع هذا الأمر إلى انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب و تفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة النشاط الاقتصادي، وهذا ما يناسب البلدان النامية.
- **الاستقلالية في الإدارة**: فعادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع ، الأمر الذي يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي مما يسهل قيادتها وتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- **سهولة وبساطة التنظيم**: ويتجلى هذا الأمر من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام إلى جانب التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ. (فاطمة، 2018، صفحة 136)
- **صغر الحجم و قلة التخصص في العمل**: إن صغر الحجم و قلة التخصص في العمل يساعد على المرونة و التكييف مع الأوضاع الإقتصادية المحلية و الوطنية ، و حتى الدولية في ظل العولمة و التفتح الإقتصادي العالمي.
- **التكنولوجيا**: تقوم على نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات و بالتالي سرعة الإعلام و سهولة الانتشار للمعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات ، مما يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية .
- **القدرة على الإستجابة**: قدرة المؤسسات على الإستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية، كما تمتاز بانخفاض معدل التمويل الذاتي و ارتفاع معدل المديونية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

❖ **دقة الإنتاج و التخصص:** مما يساعد على اكتساب الخبرة و الإستفادة من نتائج البحث العلمي و تجسيد كل المبادرات الرامية إلى الإستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على الرفع من مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض مستوى الكلفة. (بلحاج، 2010\ 2011، الصفحات 113-114 -115)

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول خلال من مساهماتها في إنشاء مناصب عمل وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى: (بوخيزة، بوشرف، الصفحات 177-178)

- ✓ المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى.
- ✓ ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص.
- ✓ الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد.
- ✓ ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ✓ العمل على توفير سلع و خدمات للاستهلاك النهائي.
- ✓ سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.

وتضم الجزائر حوالي 700 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل أكثر من سبعة ملايين شخص حسب الإحصائيات الأخيرة لسنة 2012، وما يقارب 95% من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصنفة في فئة

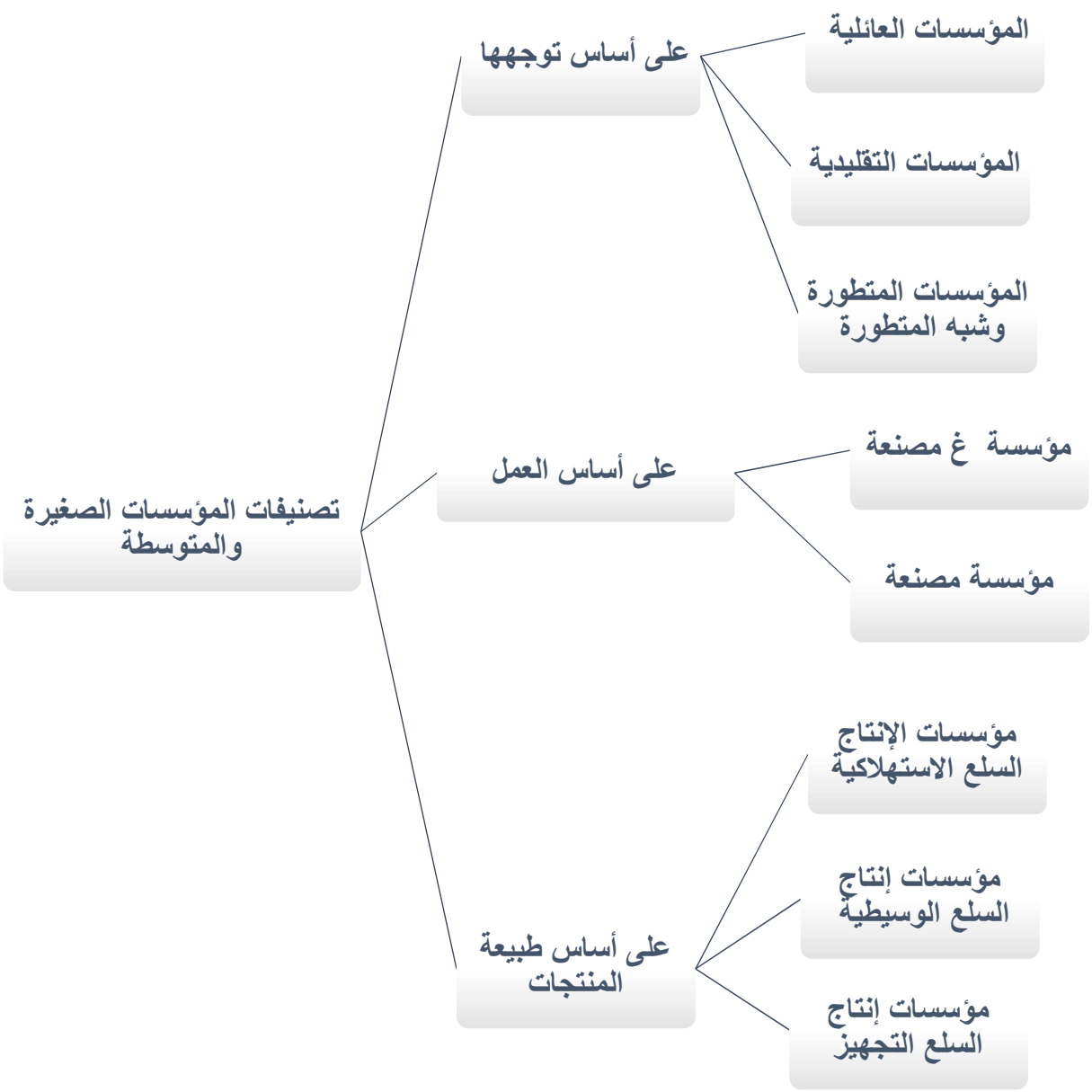
المؤسسات الصغيرة جدا وأغلبها عائلية وهي متمركزة في الشمال، بنسبة 60% في المناطق الساحلية و30% في الهضاب العليا .

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003 - 2010) أدى إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة بنسبة معتبرة قدرت بـ 35%.

المطلب الثالث : تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسط

هناك العديد من التصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وكذلك حسب عدة معايير والتي تتمثل فيه :

يمثل الشكل(2-1) التصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على المعلومات الموجودة

❖ **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها** : (سليمة، 2016-2017، صفحة 41)

وتأخذ هذه المؤسسات الأشكال التالية:

- المؤسسات العائلية.
- المؤسسات التقليدية.
- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

- **المؤسسات العائلية** :هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل، وتتكون في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون فيها معظم مناصب الشغل، وهذه المؤسسات تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة.
- **المؤسسات التقليدية** : هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا إلى النوع السابق لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة، وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.
- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة** : يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

❖ **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:** (قاده، 2013، الصفحات 23-24)

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

- مؤسسة غير مصنعة.
- مؤسسة مصنعة.

الجدول رقم (2-5) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Source : taly et r.morse lapetit industtie moderne et le develppement .TI p23

1- مؤسسة غير مصنعة:

ممثلة وهي في الفئات 1.2.3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحربي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

2- مؤسسة مصنعة:

وهي ممثلة في الفئات من 4 إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذالك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

– المقاولة من الباطن: وهي تمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعا من الترابط الهيكليو الخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقاولة SousTraitantes تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أن هناك شكلين من التعاون هما :

- **لتعاون المباشر** : ويتم عن طريقة العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمّي الصناعة.
- **التعاون غير المباشر** : يؤدّي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لتتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وهذه النشاطات، لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى.

❖ **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة المنتجات:** (نصيرة سعيدي، 2018، صفحة 58)

يتم من خلال هذا التصنيف التركيز على معيار النشاط التي تمارسه المؤسسات غير آخذين بعين اعتبار الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات .

ويمكن التميز بين:

➢ **مؤسسات الإنتاج السلع الاستهلاكية: وتضم كل من:**

- الخشب ومشتقاته.
- منتجات غذائية.
- تحويل منتجات فلاحية.
- منتجات أحذية والنسيج.

ومن هنا نلاحظ أن السلع الغذائية تعتمد على قاعدة واسعة من المواد الأولية في حين أن صناعة الأحذية والنسيج مثلا تعتمد على عنصر يد عاملة كثيف.

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية :**

يحتوي هذا النوع على كل المؤسسات مختصة في:

- الصناعة الكيماوية.
- الصناعة الميكانيكية والكهرومنزلية.
- صناعة مواد البناء.
- ويتميز هذه الصناعات بشدة طلب المحلي خاصة فيما يتعلق بالمواد البناء.

- **مؤسسات إنتاج السلع التجهيز:**

تعتمد هذه الصناعة بالإضافة إلى معدات وأدوات وتكنولوجيا متطورة، إلى رأس مال كثيف نوعا ما وذلك راجع الى ضخامة قيمة أصولها، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة ولهذا يكون المجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يشمل بعض الفروع البسيطة خاصة في الدول المصنعة أو تدخل المؤسسات الصغيرة من حيث توزيع فقط .

المبحث الثاني: ماهية التمويل الاسلامي و أدواته

في هذا سوف نتناول مفهوم التمويل و أهم خصائصه اضافة الى الأهمية و أهداف.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الاسلامي

قبل أن نتعرف على المفهوم التمويل الإسلامي سوف نحاول أن نستعرض تعريف مصطلح التمويل بشكل عام.

أولا:مفهوم التمويل:

هناك العديد من التعريف التي تطرقت الى موضوع التمويل نحاول تطرق الى بعض منها فما يلي: (شريفة، 2023، الصفحات -327 328)

نعرف التمويل على انه مجموعة من الوسائل والاساليب والأدوات التي تستخدمها المؤسسة للحصول على أموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية وعلى هذا الأساس فان تحديد مصادر التمويل يعتمد على مصادر متاحة في البيئة المحيطة بالمؤسسة.

كما يعرف أيضا بأنه عملية حصول على الأموال من مصادر مختلفة وهو يمثل جانب من جوانب مهمة في الوظيفة الإدارية العالية في المنظمات الأعمال.

ويعرف أيضا بأنه يعبر التمويل عن كافة الانشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض و استثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع على الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع من هذا الاستثمار والمخاطر المحيطة به.

ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة بأن جميع التعاريف تتفق على تعريف التمويل بأنه وظيفة إدارية في مؤسسة والتي تخص بعملية امداد بالأموال والتخطيط لها والحصول عليها من مصادر التمويلية مناسبة وفي أوقات الحاجة إليها لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء نشاط العالي داخل مؤسسة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة وبلوغ أهداف مسطرة.

ثانيا: مفهوم التمويل الاسلامي

يمكن أن يعرف التمويل الإسلامي من عدة زوايا حسب الغرض من العرض أو الكتابة. فقد يركز على المبادئ التمويل الاسلامي، أو الهدف من نشاط التمويل الاسلامي، أو موضوع، أو اخلاقيات التمويل الاسلامي. وهناك مجموعة من التعريف نذكر منها: (الزهراء و مُحَمَّد، صفحة 221)

تعريف الأول: التمويل الإسلامي بمفهوم المعاصر، يمكن أن يقال عنهم هو العبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أوالأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض استثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الايجار أو الاستصناع أو السلم، أو القرض.

التعريف الثاني: يعرفه فؤاد السرطاوي بأنه: يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص اخر اما على سبيل التبرع او على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم اتفاق عليها مسبقا وفقا لطبيعة العمل كل منهما ومدى مساهمته في راس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.

تعريف الثالث: يعرفه مُحَّد البلتاجي على أنه: تقديم أموال عيني أو معنوي الى المنشات مختلفة بالصيغ التي تتفق مع الأحكام والمبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التعريف الرابع: يعرفه منذر قحف :على أنه تقدم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشريعة. فاقتصر هذا التعريف على تقديم المال بغرض ربح شرعي دون النظر الى جوانب التنموية او الى اسلوب تقديم هذا التمويل. (قحف، صفحة 72)

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

ينبع التمويل الإسلامي من نظرة الاسلام للمال على أن ينفق في أبواب الخير والمشاريع الاستثمارية المتاحة وفق ما حدده الشرع الاسلامي، ومن اهم خصائص التمويل الإسلامي ما يلي: (الدين ب.، الصفحات 10 -11)

- الابتعاد كل البعد عن التعامل بالربا أخذا وعطاء لقوله تعالى:(وأحل الله البيع وحرم الربا)، حيث وضع الفقهاء والشريعة الإسلامية هذا المعيار كأمهم خاصة يتميز بها التمويل الاسلامي والذي يعمل بمثابة لبنة أساسية في التمويل الاقتصادي الإسلامي.

- **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** وقد تعد ايضا هذه الخاصية من خصائص الهامة التي يتمتع بها التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي، وهذا يحقق اندماج عناصر الإنتاج مع بعضها البعض، وأي عائد يجب عن هذا الاستثمار يكون عائد حقيقي ويؤدي الى زيادة عناصر الإنتاج.
- **توجيه المال نحو الإنفاق المشروع:** وهذه كذلك من خصائص التي يتمتع بها التمويل الإسلامي عن غيره من التمويل الربوي، وان يكون التمويل للأنشطة الاستثمارية موافقة لمبادئ الدين الإسلامي، وعدم إنفاق على المشاريع الاستثمارية المحرمة فإنها سوف تضر بالمجتمع.

- **التركيز على السلوك الفردي نحو الاخلاق الحسنة:** حتى يزرع لدى الفرض الأمانة والثقة بالنفس و الاخلاص والاتقان في العمل، مما يتيح قدر أكبر للنجاح المشاريع الاستثمارية.

- **التركيز على الطاقة الفردية و مهاراته وابداعاته:** بحيث يكون التمويل الاسلامي أساس انطلاق مثل هذه الطاقات والإبداعات والابتكارات التي تؤدي الى احداث تقديم والنمو والازدهار المجتمع.

- يمكن الحصول على التمويل بدون دفع اي تكلفة إضافية، لأمر الذي سوف يجعل المستثمر من تحقيق أرباح أكبر ممن غيره عند اكتسابه الظروف الاخرى، وبالتالي إذا تم استثمار في المشاريع ذات التكلفة مرتفعة مثل المشاريع البنية التحتية، وهذا الأمر يرفع من كفاءة وقدرة النظام المالي الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية من غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

- يملك التمويل الاسلامي أدوات وصيغ مختلفة يمكن من، مما يجعل هذا التنوع في صيغ التي يقدمها التمويل من توسيع الدائرة التمويل لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية فكل نشاط أو مجموعة من انشطة تناسبها صيغة او عدد محدد من الصيغ.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف التمويل الاسلامي

أولا:أهمية التمويل الاسلامي

أن أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى ما سبق ذكره من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في عملية التنمية نابع من خصائص التمويل الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية السمحاء كمنهج متكامل للحياة ودور الرائد متكامل الذي تحققه المصادر التمويل الاسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكلف تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع.

التمويل الإسلامي بصفته نابعة من المبادئ سمحاء للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل انه يوازن وبشكل دقيق بين والحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فانه بمصادره مختلفة يا ربي في الفرض المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل ويربي فيه صفة الرقابة الذاتية والخوف من الله عز وجل أولا وأخيرا.

كما ان التمويل الاسلامي أسلوب مثالي في موازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من المنظور مصلحة المجتمع حيث انه ينمي في الفرد المسلم شعوره بالانتماء لدينه ووطنه ومجتمعه وبالتالي فان التمويل الإسلامية بمصادر مختلفة يوجه اسلوب الفرد واهدافه نحو تحقيق النفع له و لمستمعي باعتباره جزء لا يتجزا من المجتمع. (فرحان، 2003، صفحة 32)

ثانيا: أهداف التمويل الاسلامي

لا شك ان التمويل الاسلامي عند ما وجد واسس كان له اهدافا سامية، حيث انه كما هو معلوم ان الامة الاسلامية وخلال عدة عقود او يمكن ان نقول القرون، وبعد حالة الضعف التي كان تعيشها المجتمعات الإسلامية، وخصوصا في الفترة الاستعمار، أصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال، ثقافات اخرى لا تراعي المبادئ

والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، وهذا بلا شك نتج عنه احد خيارين، اما مواكبة اتجاهات اقتصادية للعالم المتقدم حتى وان كانت لا توافق مع شرع الله او العيش في عزلة تزيد من حالة معاناة والفقر التي يعيشها العالم الاسلامي تلك الفترة.

وبالتالي كان ضروريا على المختصين، والباحثين في العلوم الشريعة والاقتصاد محاولة ايجاد بدائل ، تتميز بأنها تتعارض مع الأصول والأسس التي تقررها الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم باقتصاد والتنميه، ولذلك نجد أنه كان لابد من وجود مشاركة بين الباحثين في علوم الشريعة وخصوصا في العلوم المعاملات المالية، والمختصين في الاقتصاد العلوم المالية، لمحاولة اقتباس من العقود التي تمت دراستها في الكتب الفقه من قبل، ومحاولة تطبيق القواعدها على صياغة المتقاربة مع اخر أصول، وان كانت قد تختلف عنها نوعا ما التطبيق، بغرض تطوير تلك السياق لإيجاد سياق جديدة، يمكن ان تكون بديلا للصيغ المشترة في المؤسسات المالية في العالم والتي تعتبر غير متوافقة مع الشريعة، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه السياق تساهم في حركة التنموية للمجتمعات الإسلامية. وبالتالي يمكن تلخيص بعض الأهداف دراسة التمويل الإسلامي بما يلي: (سارة و مبروكة، 2021، صفحة 13)

- ايجاد بدائل للتمويل الغير متوافقة مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الافراد او المؤسسات.
- تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.
- ايجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص العمل لديها للافراد، او توفير راس المال صغير او متوسط للافراد لانشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تفيد المجتمع.
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الاموال عبر ادخالها لدى مؤسسات المالية تقدم ادوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

خلاصة الفصل:

حاولنا في الفصل الثاني تحديد إطار نظري للتمويل الإسلامي من أجل الفهم الصحيح لكل المصطلحات المتعلقة به ولخصنا من خلال ماتقدم إلى أن:

1- التمويل الإسلامي هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط إقتصادي من خلال الإلتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

2- التمويل يحتل مكانة جيدة في النظام الإقتصادي الإسلامي نظراً إلى روافده المتعددة والتي من خلالها يشعر الفرد في المجتمع الإسلامي بالراحة والطمأنينة والرفاهية الإقتصادية بغض النظر عن المستوى المالي لكل فرد من أفراد المجتمع.

2- التمويل في الإسلام تضبطه مجموعة مبادئ هي التي تكشف الستار عن ملامح الإطار العام الذي يجب أن يلج فيه التمويل من أجل أن يكون مقبولاً شرعاً.

كما يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعاً واسعاً لا يمكن حصره بسهولة، حيث يختلف مدلولها باختلاف النشاط الإقتصادي واختلاف القطاعات داخل نفس البلد. كما أن تعريفها ومقارنتها بين الدول يعتبر مهمة معقدة، حيث أنها ليست مطلقاً بل هي مفهوم نسبي، تختلف معايير تصنيفها بين الدول وهذه لها مزايا كما لها عيوب، كما أن الكثير من الدول تستعمل أكثر من مؤشر في آن واحد.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA الصيرفة الإسلامية البيض

المبحث الأول:اطار تعريفي البنك الوطني الجزائريBNA والصيرفة الاسلامية

في هذا المبحث سوف نتطرق الى نشاه وتعريف بنك الوطني الجزائري مع تطرق الى اهداف والخدمات التي يقوم بها :

المطلب الأول:نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائريBNA

أولا:نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري (/https://www.bna.dz)

التعريف بالبنك الوطني الجزائري :BNA أنشئ البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algerien) في 13 جوان 1966، ويعتبر أول بنك تجاري جزائري مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية بالإضافة إلى تمويل القطاع الزراعي لتتم إعادة هيكلته سنة 1982 ليتم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي مهمته الأساسية التكفل بتمويل وتطوير قطاع الفلاحة.

خضع البنك الوطني الجزائري إلى عدة تأثيرات تمثلت في صدور القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية نحو التسيير المستقل، والقانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 الذي يعتبر تغييرا جذريا في المنظومة.

ويجدر بالذكر أن البنك الوطني الجزائري رفع من مستوى رأسماله مرتين منذ تأسيسه، حيث تأسس سنة 1966 برأسمال قدره 14600 مليار دينار جزائري، ثم رفعه في جوان 2009 إلى مبلغ 41600 مليار دينار جزائري وهذا بعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر، وفي جوان 2018 رفع للمرة الثانية من مستوى رأس المال إلى مبلغ 150000 مليار دينار جزائري.

ثانيا:أهداف البنك الوطني الجزائري (www.bna.dz)

يسعى البنك من خلال خدماته المتعددة و الكثيرة للوصول الى اهداف معينة مسطرة من قبل اطاراته لتلبية تلك الغايات و من بين تلك الاهداف تذكر ما يلي :

- احداث تنمية اقتصادية.
- تنويع العمليات البنكية .
- افتتاح المزيد من الوكالات عبر مختلف الولايات.
- مواكبة التطور عن طريق تبني تقنيات جديدة او مستحدثة.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

ثالثا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه (www.bna.dz)

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد مهنيين وحرفيين و مؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات تلخصها فيما يلي :

❖ **الخدمات المقدمة للأفراد** : وتضم ما يلي:

– خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

– خدمات الإيداع السحب الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

– الخدمات النقدية : وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت 24 /24 سا) ، و (7 أيام 7 أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة.

–خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعه، وذلك بتقديم حلول مكيفة حسب الحاجة كل زبون.

– خدمات الادخار والتوظيف يضع البنك الوطني الجزائر أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون. تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويلا لعقارات كسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء ذاتي.

– تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد.

– خدمة كراء صناديق.

ويواصل البنك الوطني الجزائر بتطوير خدماته المقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التامين على الحياة و الممتلكات.

❖ **الخدمات المقدمة للمؤسسات وتتمثل في:**

-خدمات الودائع، فتح حساب جاري، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

- خدمات المساعدة : وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء، تطوير وتوسيع المؤسسات.

- خدمات الادخار والتوظيف.

-التمويلات : وتضم :

- تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق تمويل المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة، السلع الموجهة لإعادة البيع تمويل المستحقات تمويل مسبق للتصدير).
- تمويل الاستثمارات.
- التمويل من خلال الإمضاء (رهن المناقصة كفالات ضمان الأداء، ضمان الدفعة المقدمة).
- تمويل السيارات : وتشمل تمويل السيارات النفعية.

- خدمات على مستوى دولي وتشمل:

- تنظيم تدفقات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي للاستيراد الاعتماد المستندي للتصدير التسليم المستندي للاستيراد التسليم المستندي للتصدير).
- ضمانات دولية (للاستيراد والتصدير).

المطلب الثاني : بطاقة تعريفية وكالة البيض الصيرفة الاسلامية10 12 للبنك الوطني الجزائري

أولا:تقديم الصيرفة الاسلامية البيض10 12

بعد أن تطرقنا للبنك الوطني الجزائري سنتطرق الأن الى وكالة البيض الصيرفة الاسلامية على أهم جوانب خاصة بها من مهام وهيكل تنظيمي:

تم إنشاء وكالة الصيرفة الإسلامية رقم 10 12 في 22 سبتمبر 2022، وهي سادس وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية من حيث التأسيس. تتبع هذه الوكالة إداريًا للمديرية الجهوية للاستغلال في سيدي بلعباس، بالإضافة إلى قسم الصيرفة الإسلامية في الجزائر العاصمة. عنوان الوكالة: شارع الباي بوخبزة رقم 06 (رأس العين البيض).

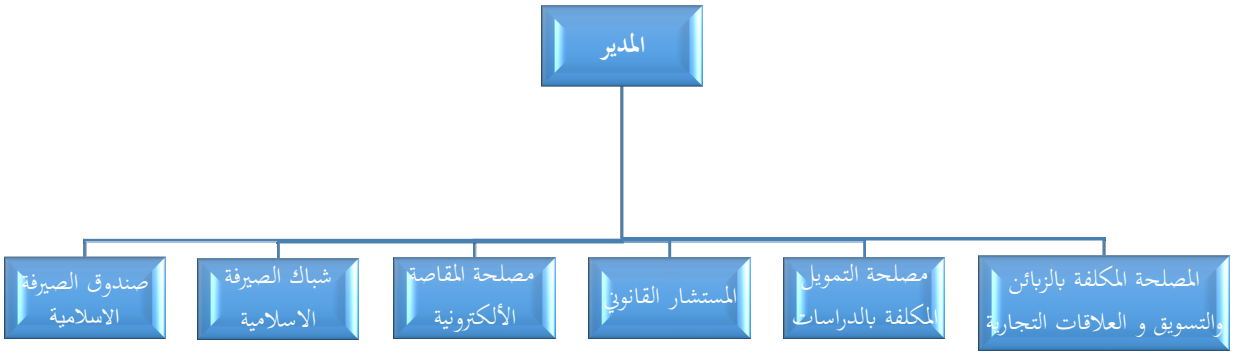
ثانيا:مهام الصيرفة الاسلامية البيض10 12

تقوم وكالة الصيرفه الإسلامية البيض بعده مهام من بينها نذكر ما يلي:

- عدم التعامل بالفائدة(الربا) اخذا وعطاء في جميع المعاملات.
- اعتماد مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة في الربح أو الخسارة.
- اعتماد مبدأ النقود لا تنمو إلا من خلال استثمارها.
- استثمار وفق العقود التمويلية المشروعة، كالمشاركة، المضاربة، الايجار، الاستصناع، السلم...الخ.
- استثمار في الأنشطة والسلع والمنافع المباحة شرعا.
- تقوم بالتمويل قصير ومتوسط الأجل مع أخذ هامش ربح .

ثالثا:الهيكل التنظيمي الصيرفة الاسلامية البيض10 12

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي الصيرفة الاسلامية البيض10 12 في الشكل(3-1) التالي:



المصدر:معلومات مقدمة من طرف وكالة الصيرفة الاسلامية 10 12 البيض BNA

تعريف مصالح الوكالة الصيرفة الاسلامية:

المدير:

- يشرف على إدارة العلاقات مع العملاء في جميع القطاع التابعة .
- يوقع المعاملات حسب جدول صلاحيات المعتمد.
- هو الذي تعطيه السلطة في الرد الأخير على قبول أو رفض طلب التمويل.
- **يدير كافة الأنشطة الإدارية من خلال اتباع نهج استراتيجي متكامل لتخطيط في الادارة.**
- تحديد خطط الاعمال اللازمة لتحقيق اهداف وتشمل: استراتيجية السوق والعملاء استراتيجية الأعمال.

المصلحة المكلفة بالزبائن والتسويق و العلاقات التجارية:

- تسويق العلاقات التجارية.

- ابواب مفتوحة للإدارات.
- استقبال الزبائن.
- فتح حسابات.
- ممثل الوكالة في ادارات.

شباك الصيرفة الإسلامية:

- استقبال الزبائن وتوجيههم.
- الاستشارة .
- تقديم أجور العمال وايداع الاموال.

صندوق الصيرف الاسلامية:

- المسؤول الاول على القطاع المالي
- سحب وايداع المبالغ
- معاينة النقود

المستشار القانوني:

- تحصيل ديون الزبائن.
- توزيع تأشير التنظيمات القانونية.
- تمثيل البنك امام جماعة القضائية والمؤسسات.
- تقديم مساعدات واستشارة في جميع الأمور القانونية مثل العقود والوثائق والمفاوضات والمشاكل القانونية
- مراجعة وتدقيق اتفاقيات والعقود.
- المساعدة في تقديم الحلول القانونية.
- طرح رأي استشارات قانونية للعملاء.

المكلف بالدراسات:

- دراسة الملفات ومدى مطابقتها مع شروط التمويل.

المقاصة الالكترونية:

- تحويل أموال من البنك أو الوكالة الى حساب الشخصي.
- نضرة ومراقبة العمليات المستعملة يوميا .

- مراقبة خطة ضد عملية تبيض الأموال.
- اعلام السلطات في حالة الاحساس بخطرالضاهر أو العمليات المشكوك فيها .
- تصحيح الاخطاء الغير مقبولة لمختلف ادوات الدفع في الوقت المناسب .
- تدوين يومي لمقاصة إلكترونية وتخزينها.

المطلب الثالث: القوانين ذات الصلة بالصيرف الإسلامية في الجزائر

أولا – التشريع للنوافذ الإسلامية بين النظامين 18-02 و 20-02 (www.bank-of-algeria.dz/ar/الصيرفة-الإسلامية-أنظمة)

يعتبر موضوع النوافذ الإسلامية في الجزائر من مواضيع الساعة وذلك للتوجه الجديد للبنوك العمومية لمنتجات الصيرفة الإسلامية حيث أعلن المجلس الإسلامي الأعلى أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية.

وفي السنة الموالية جاء النظام رقم 18-02 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، هذا النظام لم يرى النور كونه لم يكن أولوية من طرف السلطة النقدية وسبب ذلك :

- سمي المشرع المنتجات المصرفية بالتشاركية واستبعد لفظ إسلامية.
- إلغاء تلقي الفوائد أو تحصيلها لم يوضح سببها.
- القانون يتعلق بممارسة الصيرفة التشاركية للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة ولم يتحدث عن شروط تأسيس مصارف تشاركية جديدة.

وبعدها بسنتين جاء النظام 20-02والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد

ممارستها من طرف البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية.

ثانيا: قراءة في المواد النظام 20 -02:

يصدر النظام الآتي نصه:

المادة الأولى: يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

المادة 2 :في مفهوم هذا النظام، تُعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وأجال إرسال التقارير التنظيمية.

المادة 4:تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية :

- المرابحة
- المشاركة
- المضاربة
- الإجارة
- السلم
- الإستصناع.
- حسابات الودائع.
- الودائع في حسابات الاستثمار.

المادة 5: المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المادة 6 :المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

المادة 7: المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

المادة 8:عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون هي المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

لمادة 9: السَّلم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلم له أجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.

المادة 10: الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

المادة11 : حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقاً.

المادة 12: الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل ، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح .

المادة 13:تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر.

المادة14: قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة الماليةالإسلامية.

المادة 15:في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

المادة 16: يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. يتكون هذا الملف على وجه الخصوص، من الوثائق التالية :

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة القيرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بطاقة وصفية للمنتوج.
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه.
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المواد 17 و 18 أدناه.

المادة 17: يُقصد بـ شباك الصيرفة الإسلامية، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

يجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا النشاط شباك الصيرفة الإسلامية.

يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

المادة 18: تضمن استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

المادة 19: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم.

كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

المادة 20:باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار ، التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون، الذي يُجيز لبنكه أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وفي عمليات الصيرفة الإسلامية تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف شباك الصيرفة الإسلامية الأحكام المواد المذكورة أعلاه من الأمر رقم 03-11- المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك الصيرفة الإسلامية ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك الصيرفة الإسلامية في التمويلات التي يقوم بها.

المادة 21:تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجمعة من طرف «شبابيك الصيرفة الإسلامية» للبنوك، لأحكام النظام رقم 2002-2003 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

تخضع الودائع في حسابات الاستثمار إلى تنظيم خاص.

المادة 22: بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

المادة 23: يُلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-2002 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

المادة 24: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المبحث الثاني:طرق عمل الصيرفة الاسلامية 1210 البيض

المطلب الأول: الخدمات التي تقدمها الصيرفة الاسلامية

تقوم الصيرفة الاسلامية بتقديم خدمات و سوف نتطرق لها في هذا المطلب :

الحساب الإسلامي الجاري:

وهو حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي عليهم في أي وقت، سواء عن طريق إصدار الشيكات للدائنين أو السحب من رصيدهم مباشرة من خلال فروع البنك أو من خلال الصراف الآلي للبنوك الأخرى، وهو متاح بشكل كبير أمام الموظفين أصحاب المرتبات الشهرية، كما يزود صاحب هذا النوع من الحسابات بدفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية الإسلامية.

حساب التوفير الإسلامي:

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يحتوي أموالا أوكلها أفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح، وهو متاح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين، حيث يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، كما تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا ويتم استثمار أمواله في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار الأموال دون أي زيادة ومتاح في أي وقت مع احتوائه على بطاقة توفير إسلامية إلكترونية.

1 – حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر :

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره، يسمح لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث يمكنه تسيير حسابه بنفسه.

وهو متاح بأرباح وبدون أرباح كما هو الشأن في حساب التوفير الإسلامي السابق ذكره، يتم بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية.

يتم احتساب مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح الذي يعتمد على مبدأ المضاربة بالتناسب مع مدة الادخار وفقًا لمفتاح توزيع تقاسم الأرباح كما يلي:

يمثل الجدول (3–1) توزيع تقاسم الأرباح

مدة الادخار	حصة البنك الوطني الجزائري	حصة الزبون
03 أشهر	50%	**50%**
06 أشهر	45%	**55%**
12شهرا	35%	**65%**
18 شهرا	30%	**70%**
24 شهرا	25%	**75%**
36 شهرا	20%	**80%**
48 شهرا	15%	**85%**
60 شهرا	10%	**90%**

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات مقدم من طرف البنك

يقدر البنك ويأخذ تكاليف المضاربة في آخر السنة المحاسبية من خلال:

=الربح الصافي – أرباح التمويل – تكاليف المضاربة

ويتم احتساب الأرباح التي توزع على الزبون طبقا للصيغة التالية:

الأرباح الموزعة على الزبون = الربح الصافي *(حصة المشاركة في التمويل)

= الربح الصافي * (مبلغ استثمار الزبون / مبلغ الإستثمار الإجمالي)

2– حساب التوفير الإسلامي غير المقيد:

وهو حساب لأجل يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على تقاسم الخسائر والأرباح، يسمح من خلاله صاحب الحساب للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الأخير، وهو حساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأفراد ممن يملكون الجنسية الجزائرية، يتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة.

يتم فتح هذا النوع من الحسابات عن طريق امضاء اتفاقية فتح الحساب .

خدمات مصرفية أخرى :

1- البطاقة الإسلامية الإلكترونية:

وهي منتج جديد تم استحداثه ليتماشى مع مختلف الحسابات الإسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري تسمح لأصحابها بالاطلاع على الرصيد وسحب أموالهم وإجراء التحويلات من حساب إلى آخرو اقتناء السلع والخدمات في أية لحظة دون اللجوء إلى دفاتير شيكاتهم او نقودهم وهي خدمة متاحة 24/24 سا و 7/7 أيام، وهي متوفرة على مستوى وكالة.

2- تطبيق WINPAY-BNA:

الذي يمكن لأصحاب الحسابات الإسلامية الاستفادة من خدماته المتنوعة ، وهو تطبيق يرتكز على مسح رمز الاستجابة السريعة، موجه للأفراد المهنيين والمؤسسات، ويمكن تحميله مجانا على PLAY STORE

يسمح هذا التطبيق وبحركة بسيطة القيام بمجموعة من العمليات من أي مكان في كل وقت وفي عدة حالات بالمنزل وبالمحلات التجارية، بالمطعم وعلى مستوى مقدمي الخدمات العمومية، بين أفراد العائلة بين الأصدقاء أو بين زملاء العمل وهو وسيلة جديدة للدفع يتيح باقة متنوعة من العمليات:

بالنسبة للأفراد :

- بإجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة.
- إجراء عمليات التحويل لمستخدمي هذا التطبيق.
- الإطلاع على الرصيد وكشف العمليات المنجزة وطلبات تحويل الأموال.

بالنسبة للمؤسسات:

مقابل الخدمات المنجزة code-QR قبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الاستجابة السريعة

- الاطلاع على الرصيد
- تسيير البائعين ونقاط البيع
- الاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع
- الاطلاع على كشف العمليات المنجزة

3- تطبيق BNAtic

وهو تطبيق بدأ العمل به أكتوبر 2019 يسمح لعملاء البنك عموما وعملاء النافذة الإسلامية خصوصا أفراد كانوا أم مهنيين أم مؤسسات بتسيير حساباتهم بواسطة هواتفهم الذكية بكل أمان وأريحية وهذا 24.24 سا و 7.7 أيام دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة ،كما يسمح هذا التطبيق بالاستفادة من خدمات:

- الإطلاع على محتوى الحساب.
- الإطلاع على أرصدة الحساب وكذا العمليات المسجلة عليه.
- إصدار التحويلات المالية نحو الغير.
- طلب دفتر الشيكات والبطاقة الإلكترونية.

المطلب الثاني:الصيغ الخاصة بالتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الاجارة : تمويل ''الإجارة'' هو عقد إيجار مع خيار الشراء (إجارة منتهية بالتمليك)، وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يسمح بتمويل التجهيزات و/أو المركبات، الدائمة وغير قابلة للتلف.يشتري البنك التجهيزات من الموردين المحليين ويؤجره لك بعد دفع جميع المستحقات يمارس المستأجر خيار الشراء ليصبح مالك.

المستفيد :

التجار والشركات والأشخاص الطبيعيون الدين يملكون صفة التاجر.

يمكن منح تمويل معدات في بداية النشاط.

العمل:

- تختار المعدات التي تريد استئجارها باستخدام صيغة ''الاجارة'' ؛
- يمكنك التقدم للحصول على تمويل عبر الموقع أو الذهاب إلى أقرب وكالة ؛
- بمجرد منح التمويل، يشتري البنك المعدات المختارة ويؤجرها لك؛
- بعد دفع الإيجار الأخير، تمارس خيار الشراء وتصبح مالك المعدات.

المزايا:

- تسعيرة جذابة وتنافسية.
- تخفيض الوعاء الضريبي.
- معالجة الملف خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً.

حساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد: هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر و الأرباح. يسمح لكم حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار أموالكم المودعة للبنك في مشاريع تمويلية. يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقًا لمفتاح توزيع تم إبرامها والاتفاق عليها مسبقًا.

المستفيد :

يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني،والأشخاص الذين يمارسون مهن حرّة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

العمل:

- تحولون أموالكم إلى CIINR .
- يمكنكم اختيار مدة الايداع بين 06 و 60 شهرًا قابلة للتجديد، وتزداد أرباحكم وفقًا لفترة الايداع.
- في نهاية المدة ، تسترّدون أرباحكم وتجددّون ، إذا كنتم ترغبون.

المزايا:

- الأمان: أموالكم آمنة
- الأرباح: مفتاح توزيع ربحي وتنافسي
- المطابقة: يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مرابحة الاستغلال: تمويل قصير الأجل مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسمح للعميل اقتناء المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة اللازمة لنشاطه.يقوم البنك بشراء البضائع البي اختارها الزبون وبيعها له بهامش ربح متفق عليه مسبقا من الطرفين.

الاستفادة:

مرابحة الاستغلال مخصصة:

- للشركات والتجار اللذين لديهم خطة فعالة او دفتر طلبات ثابت للتمويل.
- للمؤسسات تجارية او إنتاجية لتمويل دورة الإنتاج/الاستغلال.

العمل:

- اختر المواد الأولية، المنتجات المصنعة والنصف مصنعة اللازمة لنشاطك.

- تقدم للحصول على التمويل عبر الأنترنت هنا الربط او التقدم الى أقرب وكالة .
- تقوم بأعداد ملفك الذي يتضمن الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.
- بعد دراسة ملفك و قبول التمويل يقوم البنك باقتناء المنتوج المختار من طرف المورد.
- تتم بعدها عملية البيع بين البنك و الزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقا.

المزايا:

- التسعيرة: جذابة وتنافسية.
- التمويل الأقصى: يمكن ان يصل 80% من سعر البضاعة.
- السداد: يمكن للزبون اجراء دفع مسبق جزئي او كلي.
- المرافقة: البنك يضع تحت تصرفك مستشارين لمساعدتك لاختيار القرار الصحيح بشفافية مطلقة.

المرابحة استثمار: تمويل ''المرابحة استثمار للمؤسسات'' هو شكل من اشكال التمويل طويل ومتوسط الاجل وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية يقوم البنك من خلاله بالبيع لعميله أصلا محددا من (عقار، مركبات ومعدات) للاحتياجات الاستثمارية لنشاطه.

تكون تكلفة الاستحواذ وهامش الربح وشروط الدفع معروفة ومتفق عليها بين الاثنين مقدما.

التمويل:

- اقتناء معدات مخصصة لممارسة النشاط.
- اقتناء المركبات المخصصة لممارسة النشاط.
- اقتناء عقار خاص بالنشاط.

العمل:

- اختيار التمويل (عقار، مركبات ومعدات) الذي تريدون الحصول عليه .
- القيام بطلب تمويل الكتروني هنا او زيارة اقرب وكالة .
- بمجرد تقديم الملف يجب دراسته وفقا للقواعد ومعايير التمويل المقدمة .
- بمجرد منح التمويل، يشتري البنك المعدات التي اختارها الزبون من المورد .
- يقوم البنك بإعادة بيعها لكم مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقا .

- يتم التمويل بأقساط :
  - لكل ربع سنوي ثابت .
  - على مدى خمس (5) سنوات للتمويل متوسط الاجل وسبع (7) سنوات للتمويل طويل الاجل.

المزايا:

- منتج معتمد يتطابق ومبادئ الشريعة؛
- فترة معالجة الملفات محددة؛
- أسعار تنافسية؛
- سقف التمويل يصل الى 70% من سعر السلعة.

المطلب الثالث: شروط الاستفادة من التمويل الاسلامي

وبالنسبة للمؤسسات، فتنقسم الخدمات إلى الاجارة الخاصة بالمستثمرين، التي تمكن أصحابها من امتلاك تجهيزات لنشاطاتهم.

ويقوم البنك باقتنائها لدى المونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون.

وفي نهاية هذا العقد، يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بتمليك)

ويستفيد من تمويل الإجارة الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتّجار، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وتعمل هذه الخدمة، باختيار التجهيزات التي ترغب في استئجارها المؤسسة بتمويل الإجارة، على أن تتقدم إلى وكالتها لتحديد شروط وكيفيات التمويل.

والبنك من جهته يقوم بشراء التجهيزات ويؤجرها للزبون.

ويتوافق الإيجار المدفوع مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى الهامش المتفق عليه، الموزع على فترة التمويل.

وبعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح المعدات ملكا لكم.

وتستفيد المؤسسة من تمويل يمكن أن يصل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحدّ أقصى 25.000.000 دينار جزائري.

وتكون مدة تمويل الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين

اما بالنسبة لحساب الاستثمار غير المقيد للمؤسسات، فهو عبارة عن حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر و الأرباح.

ويسمح للزبون حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار الاموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية.

ويتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقًا لمفتاح توزيع تم إبرامها والاتفاق عليها مسبقًا.

ويمكن للمستفيد اختيار مدة الايداع بين 06 و 60 شهرًا قابلة للتجديد، وتزداد الارباح وفقًا لفترة الايداع.

وفي نهاية المدة ، تستردّون أرباحكم وتجددّون ، إذا كنتم ترغبون.

كما يتم استثمار أموالكم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبخصوص حساب الاستثمار للمهنيين، فيتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرّة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن اختيار مدة الايداع بين 06 و 60 شهرًا قابلة للتجديد، وتزداد أرباحكم وفقًا لفترة الايداع.

وفي نهاية المدة ، تستردّون أرباحكم وتجددّون ، إذا كنتم ترغبون.

المبحث الثالث:دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bna و كالة الصيرفة الاسلامية البيض 1210

سوف نخصص هذا المبحث لدراسة ملف التمويل المقدم من طرف مؤسسة الصغيرة لإعادة تدوير بلاستيك

المطلب الأول: دراسة ملف المقدم لطلب التمويل

الملحق رقم 18 بالمنشور رقم 2384 المؤرخ في 2022/08/23

عقد اجارة منتهية بالتمليك

(مركبات/معدات)

بين:

1. البنك الوطني الجزائري، شركة ذات اسهم، برأسمال قدره 150.000.000.000 دج و الذي يتخذ مقرا له بـ 08 نهج شي غيفارة المقيّد في السجل التجاري تحت الرقم 00 ب 0012904 00/16، رقم الهوية الجبائية: 000016001290414، رقم الهوية الإحصائية 096616070000213، الممثل من طرف السيّد **اسلام** بصفتها مدير للوكالة المخول له كافة الصلاحيات في إطار إبرام العقد الحالي، المعيّن فيما يلي بعبارة **"المؤجر"**.

و:

1. الزبون: **الشخص المعنوي**

الاسم اللقب: **زنيطط سيد علي**

رقم الحساب البنكي: **345001.00951.0 22/ 000.001.**

رقم بطاقة الهوية الوطنية:**5204556 الصادرة في 2019/02/20 ببلدية البيض–البيض**

العنوان: حي التوفير رقم 07 البيض

ممثل الشخص المعنوي **زنيطط سيد علي**

التسمية الاجتماعي **زنيطط سيد علي**

رأس المال 7000000 دج

عنوان المقر: **حي الاداري شارع بوخبزة الباي**

رقم الهاتف **07-79-14-83-90**

المعيّن فيما يلي بعبارة "**المستأجر**".

تمهيد

تنفيد للوعد بالإيجار الموقع من قبل المستأجر بتاريخ 2024/05/28 الدي يلتزم بمقتضاه المستأجر باستئجار المعدات المشار اليها في المادة الثانية أدناه, كما يصرح المؤجر أن المعدات المتفق بشأنها من خلال الوعد بالإيجار الايل اليه وفق الخصائص المطوبة

اتفق الطرفان على ما يلي:

موضوع

يتمثل موضوع العقد الحالي، بالنسبة للمؤجر (البنك) بتحديد مبلغ الايجار للمستأجر، للمعدات المطلوبة وفق الخصائص المشار اليها في المادة الثانية أدناه على سبيل استغلاله كمعدات و ألات صناعية

يخص التمويل موضوع هدا العقد المعدات الدائمة و غير القابلة للتلف والتي قام البنك بشرائها من لدى المونين والوكلاء المعتمدين المحليين

يتم تسقيف مبلغ الاجارة بقيمة7000000دج مع احتساب كل الرسوم

يقوم ضمان هامش الجدية المشروط من قبل المؤجر(البنك) على أساس ثمن البيع المشار اليه في الفاتورة.

تحدد المدة القصوى للتمويل (اجارة معدات) بخمس سنوات 05 , على أن لا تقل على سنتين (02),باستثناء حالة التسديد المسبق

خصائص المعدات

يؤجر البنك (المؤجر) من المستأجر المعدات المطلوبة وفق الخصائص التالية

-آلة تحويل بلاستيك الى مادة خام

-آلة استخراج المادة خام إلى منتج نصف مصنع

-آلةطباعة الملصقات خاصة بالمنتج النهائي

مدة الايجار

تحدد مدة الايجار ب.60. شهرا, أي (خمسة سنوات) اعتبارا من تاريخ التسليم**مبلغ الايجار**

اتفق الطرفان على أن يتم تحديد مبلغ الايجار بقيمة7000000دج مع احتساب جميع الرسوم (سبعة ملايين دينارجزائري),وفق ما تم الاتفاق عليه المرفق بهذا العقد و الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه، بحيث يتعين على المستأجر تسديد مبالغ أقساط الإيجار المستحقة وذلك عند حلول آجال كل قسط.

يتعين على المستأجر القيام بتسديد أقساط الإيجار، المشار إليه أعلاه، من خلال تسديد القسط الموافق لكل ثلاثة أشهر وفقا لجدول الإستحقاقات المتفق عليه والمرفق بالعقد الحالي.

كيفية التسديد:

بعد خصم مبلغ هامش الجدية، يقبل المستأجر بتسديد مبلغ الإيجار الموافق لكل ثلاثة أشهر من خلال الخصم المباشر منحسابه المفتوح بإسمه على مستوى البنك الوطني الجزائري، تحت الرقم 002145678987644

يوافق مبلغ الإيجار مبلغ شراء المركبات/المعدات مع زيادة هامش الربح المتفق عليه والذي يمتد على طول فترة التمويل المتفق عليها.

يتعين على المستأجر فضلا عن ذلك، اكتتاب سند لأمر إجمال لفائدة المؤجر بقيمة المبلغ الإجمالي للإيجار المستحق.

التسديد المسبق

يمكن للمستأجر التعجيل بالدفع لكل أو جزء من مبلغ الإيجار المستحق، والبنك غير ملزم أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

التنازل

في حالة التنازل، يقوم البنك بخصم أي خسارة ناتجة عن بيع المركبات/المعدات من هامش الجدية.

يتعهد البنك بعدم مطالبة العميل بتعويض يتجاوز القيمة الحقيقية للضرر الذي لحق به بعد التخلي عن الإستئجار.

ملكية المركبات/المركبات المؤجر (ة)

تظل المركبات/المعدات موضوع الإيجار و المشار إليه أعلاه، ملكية تامة للمؤجر ولا يمكن نقل ملكيته للمستأجر إلا بعد أداء مبلغ القسط الأخير للإيجار، و في هذه الحالة، تضاف لثمن المركبات/المعدات كافة المصاريف الأخرى، الرسوم و التكاليف المرتبطة بنقل المركبات/المعدات للمستأجر.

كيفية التمليك

في حالة اختيار المستأجر تملك العين المؤجرة له فإن البنك يقوم بتمليكه إياها بثمن رمزي مقدر ألف دينار جزائري (1000 دج) وذلك بعد تسديده آخر قسط متفق عليه.

يتم إعداد عقد بيع منفصل لتمليك العين المؤجرة من طرف البنك لفائدة المستأجر.

استعمال و صيانة المركبات/المعدات موضوع عقد الإيجار

يتعهد المستأجر باستعمال المركبات/المعدات المؤجرة (ة)، حسب الموضوع المتفق عليه، بما يتطابق مع طبيعته وفي الإطار القانوني.

يتعين على المستأجر عدم الترخيص للأشخاص غير المؤهلين باستعمال المركبات/المعدات، ويترتب عن أي خرق لهذه الشروط، تحميل المسؤولية للمستأجر عن أية أضرار محتملة.

يتعهد المستأجر بالقيام بمستلزمات الصيانة الدورية للمركبات/المعدات المؤجرة (ة) بشكل يتيح الحفاظ عليها و إتاحة استعماله للغرض الذي أجرمن أجله، بحيث يتعهد المستأجر بتسديد التكاليف المترتبة عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمركبات/المعدات تبعا لعدم احترام الشروط المنصوص عليها أعلاه.

يوكل المؤجر المستأجر قصد القيام بمستلزمات الصيانة الأساسية الخاصة بالمركبات/المعدات المؤجرة (ة)، على أن يتحمل المؤجر تكاليف الصيانة الأساسية باعتباره مالكا للعين المؤجرة.

يتعين على المستأجر إعلام المؤجر فيما يخص كافة الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمركبات/المعدات المستأجر أو جزء منه، و ذلك حال وقوعها.

قيود تتعلق باستعمال المركبات/المعدات

دون الحصول القبلي على موافقة كتابية من طرف المؤجر، لا يمكن للمستأجر القيام بإضافات أو تغييرات أو تعديلات إلا في حالات الإستعجال التي تستدعي الإضافة أو التغيير أو التعديل لجزء من المركبات/المعدات شريطة أن يأخذ في الحسبان كافة الأضرار

اللاحقة، الإضافات والتعديلات الموافق عليها أو التي تم القيام بها في حالة الإستعجال، مهما كانت قيمتها، تعتبر جزأ لا يتجزأ من المركبات/المعدات، إلا إذا طلب المؤجر من المستأجر بتسليم المركبات/المعدات على حالته الأصلية.

لا يمكن للمستأجر إيجار المركبات/المعدات موضوع الإيجار للغير (من الباطن)، دون الحصول القبلي على الموافقة الخطية من المؤجر.

2-مكونات ملف التمويل:

الوثائق الإدارية والقانونية.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون.
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسيّر .
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري، أو رخصة الاستغلال للأنشطة المنظمة.
- نسخة من قانون الشركة الذي تمّ تحديثه ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسير .
- نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به .

الوثائق التجارية

- الفاتورة (الفواتير) الأولية جديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها، باسم البنك نيابة عن المستأجر.

الوثائق المالية

- الميزانيات والأرصدة الضريبية و TCRS والملاحق الثلاث السنوات المالية (03) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضراب أو إقرار المعدل الثابت(للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية)
- تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة .
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم اقتناءها، إن وجدت.
- استخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والاشغال العمومية سارية المفعول.
- دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجار، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وثائق أخرى

- شهادة التصنيف والتأهيل المهني لمقاولي البناء والأشغال العمومية.
- خطة عمل المؤسسة.
- نموذج تمويل "الإجارة" موقع.
- رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة.

المطلب الثاني:دراسة محاسبة مالية

ويمكن تلخيص المعلومات و الأرقام في عملية التمويل هاته التي قام بها البنك كما يلي(نشير فقط الى أن العملية تأخذ بعين الاعتبار في تقدير قيمة هامش الربح قيمة التمويل الذي سيقدمه البنك للعميل اضافة الى أتعاب تأجيره وفقا لصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك للعملية كاملة) :

الجدول رقم (3-2): بيانات مالية حول عملية التمويل البنك للعميل

الوحدة :دينار جزائري(دج)

البيان	القيمة الاجمالية
القيمة السوقية للمعدات خارج الضريبة HTلتمويل البنك للعميل	4000000
هامش الربح الاجمالي لمدة الاجار(30%)	1200000
قيمة الأجرة خارج الضريبة بما فيها هامش الربحHT	5200000
قيمة الضريبة الاجمالية (معدل الضريبة 19%)	228000
قيمةالأجرة المستحقة الدفع من العميل للبنك الاجمالية	5428000
الدفع الأولى كل 3أشهر	200000

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مالية لعملية التمويل خاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA(وكالة الصيرفة الاسلامية البيض1210)

قيمة هامش الربح = القيمة السوقية للأصل المؤجر*0,3

قيمة الأجرة المستحقة الدفع من العميل للبنك = قيمة الأجرة خارج الضريبة بما فيها هامش الربح + قيمة الضريبة الاجمالية.

يتضح من الجدول أعلاه أن البنك سيمنح العميل ما قيمته 100% من القيمة السوقية للمعدات محل طلب العميل، أي ما قيمته 4000000 دج.

حيث يحقق البنك من عملية تمويله هذه وفقا لصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك هامش ربح إجمالي لمدة الإجارة (60) شهرا للأصل محل التعاقد (معدات و أدوات)، يقدر ب 1200000 دج (وقد تم حسابه وفقا للصيغة المذكورة وذلك كمايلي: (4000000*0,3)، كما هو موضح بالجدول رقم (01) أي يحقق البنك ربح أوزيادة إجمالية عن قيمة الأصل المشترى لجميع فترة التأجير بنسبة 30% من قيمة الأصل، إذن فالبنك يحقق ربح كل 3أشهر بنسبة1,5% (30%/ 20) ، أي ربح سنوي بما نسبته 6% سنويا ، و هي نسبة لا بأس بها ، حيث يسترجع البنك خلال مدة 60 شهرا أي 5 سنوات قيمة الأصل محل التعاقد مع العميل إضافة إلى تحقيق ربح لا باس به بعد تغطية التكاليف ويحقق بذلك هامشا جيدا للبنك. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

أما بالنسبة للعميل فهو يتحمل أيضا تكاليف لقاء حصوله على التمويل من البنك و تسديده لأقساط تأجيره خلال فترة خمس سنوات (60 شهرا)، حيث تبلغ إجمالي ما يتحمله : قيمة الأجرة خارج الضريبة بما فيها الهامش مضافا إليها قيمة الضريبة. و يمكن توضيح ذلك كمايلي :

الجدول رقم (3-3): التكلفة التي يتحملها العميل لقاء حصوله على التمويل من البنك بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك

الوحدة :دينار جزائري(دج)

البيان	القيمة الاجمالية
قيمة الأجرة خارج الضريبة بما فيها هامش الربحHT	5200000
هامش الربح الاجمالي لمدة الاجار 30%	1200000
القيمة الأصلية HT	4000000
قيمة الضريبة الجمالية 19%	228000
قيمة الأجرة المستحقة الدفع من قبل العميل	5428000

(4+1) أو (3+2+4)	
التكلفة الزائدة التي يتحملها الزبون من قبل البنك (2+4)	1428000
نسبةالتكلفة التي يتحملها العميل لقاءتمويله من البنك لفترة 5 سنوات (%)	%37,05
نسبةالتكلفة السنوية التي يتحملها العميل%	%7,41
نسبةالتكلفة 3أشهر التي يتحملها العميل%	%1,85

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مالية لعملية التمويل خاصة بالبنك الوطني الجزائري BNA(وكالة الصيرفة الاسلامية البيض1210)

ويتضح من الجدول أعلاه أن العميل يقوم بتسديد مبلغ مقسم إلى أقساط كل 3أشهر، يحوي قيمة الأصل السوقية إضافة إلى هامش الربح الذي يستفيد منه البنك مضافا إليها قيمة الضريبة الإجمالية ، كما هو موضح بالجدول، وبهذا يتحمل العميل تكلفة إجمالية لفترة الإجارة زائدة عن قيمة الأصل السوقية(معدات وأدوات) محل التعاقد تساوي إلى 1428000 دج، أي ما يعادل نسبة 37,05 % من قيمة الاصل السوقية، وهو بهذا يتحمل تكلفة سنوية تقدر نسبتها ب 7,41%، أي ما يعادل نسبة 1,85% كل 3أشهر.

وبالرغم من أن نسبة التكلفة الإجمالية للخمس سنوات هي نسبة معتبرة، أقل من نصف قيمة الأصل، إلا أن مدة 60 شهرا من الإستفادة من الأصل محل التعاقد تكون قد قدمت زيادة في المنفعة للمؤسسة العميل لقاء استغلالها للمعدات، وبالنظر إلى نسبة التكلفة السنوية فيبدو أنها متوسطة، قريبة من الحسن ، ، هذا الأمر قد يبقى مريحا للمؤسسات الإقتصادية والإستثمارية لأن رأس المال يدور وينتقل من مرحلة لأخرى وكذا ينتج ما يكفي لتغطية الدين ويزيد، لكن لا أظن أنه سيكون مريح للأفراد المستهلكين، وبالرغم من ذلك تبقى فترة الخمس سنوات ملائمة والتكلفة تتوازى معها بشكل مقبول.

المطلب الثالث:ضمانات مقدمة من طرف العميل و اصدار القرار بالقبول أو الرفض

أولا : ضمانات مقدمة من طرف العميل

يفرض البنك على العميل باعطاء ضمانات من أجل تلبية طلبه الذي يتمثل في تمويل مؤسسة " إعادة تدوير البلاستيك ".

وقام العميل باعطاء البنك ضمان الأول ويتمثل فيه الرهن اسمي الذي يتمثل في" منزله الخاص "والرهن الثاني يتمثل في الكفالة وهو ما يعني قيام الأب بسداد المبلغ المقترض من البنك في حال لم يستطع تسديد التمويل الذي أخذه من البنك الوطني الجزائري (وكالة الصيرفة في الاسلامية لولاية البيض).

تعريف الرهن الاسمي : وفقا للمادة 882 من القانون المدني الجزائري، الرهن الاسمي هو عقد يكتسب بمقتضاه الدائن حقوقا مادية عن طريق الملكية للوفاء بالدين، وبموجبه يحق للدائن الأولوية على الدائن الثاني. ويمكنه أن يستمد حقوقه من ثمن العقار بغض النظر عن البلد الذي يقع فيه العقار .ويطلق على ما يسمى بالعقار كل ما لا يمكن نقله، وهو: المنازل والمحلات التجارية والأراضي .

مميزات الرهن العقاري من بين هذه المميزات نذكر منها:

1- يعتبر الرهن العقاري الضمان المناسب للقروض ذات الأخطار المتعددة.

2- يشمل عنصر الاستمرارية بحيث لا يزول ولا يتلف في وقت قصير كالرهن على المنقول.

3- يمتاز بميزة التقويم التصاعدي للشيء المرهون على عكس المنقول الذي يمتاز بميزة التقويم الإنخفاضي.

4- الرهن العقاري يمتاز بصفة الثبات فهو غير قابل للتجزئة.

أما الرهن الثاني يتمثل في الكفالة الوالد بتسديد القرض :

تعريف الكفالة : هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيد التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الإلتزامات عند حلول تاريخ الاستحقاق ومن الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الإحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت

هذه الإحتمالات السيئة و المتمثلة في عدم تمكن المدين على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يعطي له اهتمام أكبر ويتطلب أن يكون ذلك مكتوب ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة و وضوح، ويجب أن يشمل هذا الوضوح جميع الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية : موضوع الضمان مدة الضمان الشخص المدين (الشخص المكفول)، (الشخص الكافل) ، أهمية وحدود الإلتزام.

خصائص الكفالة:

_ الكفالة عقد من عقود الضمان يمنح الدائن تأمينا شخصيا بمقتضاه يكون له حق الضمان العام ليس فقط بالنسبة لمدينه الأصلي بل أيضا بالنسبة للتكفيل ومن هنا يجب أن يكون الكفيل صاحب أملاك وعقارات.

_ الكفالة عقد رضائي يكفي لإنعقاده صحيحا الإيجاب والقبول.

_ الكفالة في الأصل عقد من العقود الملزمة بجانب واحد، هو لازم للكفيل أما الدائن وهو الطرف الآخر في عقد الكفالة فلا يلتزم بشيء ناتج عن هذا العقد.

ثانيا: اصدار القرار بالقبول أو الرفض

لقد قام البنك الوطني الجزائري وكالة الصيرفة الاسلامية لولاية البيض بدراسة ملف التمويل الذي قدمه العميل من الجانب المحاسبي ومن جانب الضمانات المقدمة في عدم القدرة على التسديد التمويل فقام البنك بإصدار قرار القبول ومنح التمويل للعميل

خلاصة الفصل :

البنك الوطني الجزائري يحتل مكانة متميزة بين البنوك الرائدة والأكثر حداثة ويهتم بالإضافة إلى تقديم خيارات التمويل الإسلامي بتطوير خدماته المصرفية التي تتوافق مع قاعدة واسعة من العملاء الراغبين في استثمار مدخراتهم .

وتعتمد مؤسسة البنك الوطني الجزائري بالبيض على ثلاث صيغ تمويل إسلامية، تنقسم إلى "مرابحة العقارات، ومرابحة السيارات والمعدات"، وصيغة ثانية لتمويل الإيجار. الصيغة الثالثة لكتاب التوفير الإسلامي.

تولي البنوك محل الدراسة اهتماما خاصا بصيغة الإيجار لأنها على عكس الصيغ الأخرى أقل خطورة وأكثر أمانا في دفع المستحقات.

الخاتمة:

الخاتمة :

وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في الاقتصاد ومن خلال خصائصها الاقتصادية ، فهي أيضا من الاهتمامات المشتركة للاقتصاديين اليوم، ولكن على الرغم من الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل.فالتمويل هو المشكل الرئيسي ، إذ أن مواردها الذاتية غير كافية لتمويل أنشطتها.

لقد كان في صراع مع المؤسسات المصرفية الأصغر حجما لأنها لا تملك المعلومات التي يجب عليها تقديمها عند التقدم بطلب للحصول على القروض. ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التمويل الإسلامي يختلف جذريا في مبادئه التي يقوم عليها أو من خلال طرق الذي يتم بها التمويل، لأن صيغة التمويل الإسلامي تتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار محددات تتمثل بشكل رئيسي في النهج القانوني، والضمانات، وكفاءة العملاء، ووضع المشروع و وضعية تمويل البنك للمشروع، كما تم مناقشة حالة البنك الوطني الجزائري (وكالة الصيرفة الاسلامية بولاية البيض) في موضوع البحث ليوضح لنا البنك في إطار تعاملاته مع عملائه يطبق صيغ التمويلية التي تصب في مجملها فيما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية .

اختيار الفرضيات :

اختيار الفرضية الأولى : نعم يوجد تمويل اسلامي في البنك الوطني الجزائري موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون على شكل صيغ وهي المرابحة ،المضاربة، المشاركة، بيع السلم بيع الاستصناع التمويل

بالإيجار التمويل بالمساقاة و التمويل بالمزارعة.

اختيار الفرضية الثانية: نعم البنوك الإسلامية لها دور فعال في دعم النشاط المؤسسات الصغيرة المتوسطة ولكن ليس بالنسبة كبيرة لأنها لا توفر جميع الصيغ

اختيار الفرضية الثالثة : تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض الصيغ التمويل الاسلامي في ولاية البيض وتتمثل هذه الصيغ في المرابحة، الاجارة ، الاستثمار الاسلامي الغير مقيد، مرابحة الاستغلال.

نتائج الدراسة :

وعلى ضوء دراستنا بشقيها النظري و التطبيقي فتوصلنا الى نتائج التالية :

_ تُركز البنوك الإسلامية في الجزائر على تمويل المشاريع قصيرة الأجل، بينما تُولي تمويل الاستثمارات اهتمامًا أقل نسبيًا.

- يفتقر قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر إلى إطار قانوني شامل ينظم إنشاء وتنظيم ورقابة البنوك الإسلامية، على الرغم من وجود قانون المالية الإسلامية .
- يُتيح تنوع أدوات التمويل الإسلامي تلبية احتياجات مختلف العملاء بشكل أفضل، حيث يُقدم خيارات متنوعة تتناسب مع مجالات عملهم وخصائصهم.
- لا يزال التمويل الإسلامي في الجزائر يواجه صعوبات تعيق نموه بالوتيرة نفسها التي يشهدها التمويل التقليدي، وتعود هذه الصعوبات إلى جملة من المعوقات المرتبطة بالعمل المصرفي في السوق الجزائرية .

لاقتراحات:

1- إنشاء هيئة شرعية لمراقبة ومتابعة عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أمر ضروري

2- من الضروري فصل رأس المال التقليدي عن التوافد الإسلامية مع ضمان استقلاليتهما على الصعيدين المحاسبي والمالي، وذلك منعًا لأي اختلاط بينهما، تماشياً مع أحكام المادة 17 من القانون رقم 02-20 التي تنص على الفصل التام بين المحاسبة الخاصة بالشباك الإسلامي .

3- يجب فصل النوافذ الإسلامية عن نظيرها في الهيكل التنظيمي للبنك، مع الحرص على استقلاليتها التامة عن الهياكل الأخرى، وفقًا لأحكام المادتين 17 و18 من القانون رقم 02-20 .

المصادر و المراجع

المراجع

أ- الأطروحات و الرسائل:

- ايمان بن السراج. (15 مارس, 2018). دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية –دراسه عينة من البنوك التجارية الجزائرية –. المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير أطروحة لنيل شهادة الدكتورة الدورة الثالثة في علوم التجارية .

- سمير هربان. (2014\2015). صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير أطرحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير.

- شتوان قاده. (04 جوان, 2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل " دراسة مقارنة بين ولايتي معسكر ووهران". وهران، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

- صورية عاشوري. (2019-2020). محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية و الخاصة. سطيف، الجزائر: كلية العلموم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .

- عبد القادر كموم. (بلا تاريخ). تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية . الجزائر ، الجزائر : علوم تخصص تسويق العمليات المصرفية و المالية اطروحة دكتوراه .

- غربي خليل. (2023/2022). دور ادارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. 04/03. (كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير رسالة دكتوراه، المحرر) سطيف، الجزائر.

- فراجي بلحاج. (2010\ 2011). تأهل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر. تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .

- مُحَّد عبد الحميد مُحَّد فرحان. (2003). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة دراسة لأهم مصادر التمويل. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية – قسم مصاريف الاسلامية.

- مريم بيلامي. (2020/2019). محددات الثقة في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية تلمسان. تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير اطروحة شهادة الدكتوراه.

- نجار حياة. (15 مارس, 2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوكالتجارية العمومية الجزائرية. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييـر دكتوراه، المحرر) سطيف، الجزائر.

- نسيمة سابق. (2015\2016). أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي. باتنة، الجزائر: كليةالعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير رسالة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي.

- هالم سليمة. (2016-2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في التطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم والتسيير أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه .

- كرزازي سارة، و شيباني مبروكة. (2021). دور التمويل الاسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة –دراسة ميدانية بمصرف الإسلام وكالة ادرار –. أدرار، الجزائر: مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة.

- كريمة عبير بوبياصلي. (2014/2013). الرقابة على البنوك التجارية. (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة مذكرة الماستر في الحقوق، المحرر) مسيلة، الجزائر.

ب – المجلات :

- البارود ام الخير لعلا رمضاني. (ديسمبر, 2017). تحديات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية– حالة الجزائر–.
- بن العايش فاطمة. (ديسمبر, 2018). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليةللحد من أزمة البطالة بالجزائر . *مجلة التنمية الاقتصادية العدد 06* ، الجزائر.
- جعفر هني مُحَّد. (2017 العدد 12). نوافذ تمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرف الاسلامية في الجزائر.
- حرز الله كريم اسية هتشان. (جانفي العدد السادس جانفي 2019, العدد السادس 2019). احكام العامة لبنوك الإسلامية.
- زنانرة ريمة ، العيد شريفة. (15 09, 2023). – مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه – دراسة نظرية. الجزائر .
- زيان عاشور بلال زروقي حرواش زينب امان. (2023). دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بين تحديات والتطلعات.
- سبع فاطمة الزهراء، و قويدري مُحَّد. (بلا تاريخ). اساسيات صيغ تمويل الاسلامي مطبقة في الاقتصاد الاسلامي. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية* .
- شريط صلاح الدين. (بلا تاريخ). اثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء بنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البليدة. الجلفة، الجزائر: مجلة الحقوق وعلوم اقتصادية وعلوم الانسانية–الدراسات اقتصادية– 29(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- صابرينة مغتات مفيدة نادي. (المجلد 05\ العدد 02(2021) ص 401– 420). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق –دراسة حالة"TRUST BANK"–.

- عيساوي سهام زهواني رضا حوحو فطوم. (العدد 10 الجزء 01 ، 2017). تقييم الكفاءة البنوك الاسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي- دراسة حالة مقارنة البنك البركة الإسلامي وبنك الخارج خلال الفترة 2010- 2015.

- فوزية،جيلالي بوخيزة، بوشرف. (بلا تاريخ). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني. الجزائر.

- مادي مُحَّد ابراهيم حمادوش عبد الحليم. (01 07, 2021). الإسلامي للتنمية المحلية من خلال نوافذ إسلامية بنك الخليج الجزائر وكالة عين الدفلى.

- ممحمد ميلود قاسمي نصيرة سعيدي. (جوان, 2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية. *مجله الاقتصاد المال والاعمال " المجلد الثالث، العدد الاول* .

- وهيبة توكالي ,س .س, 2022) .ديسمبر .(31استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة ضمن أطر التمويل المصرفي الاسلامي .*الباحث الاقتصادي -المجلد \09العدد 1ص . 225-201*.

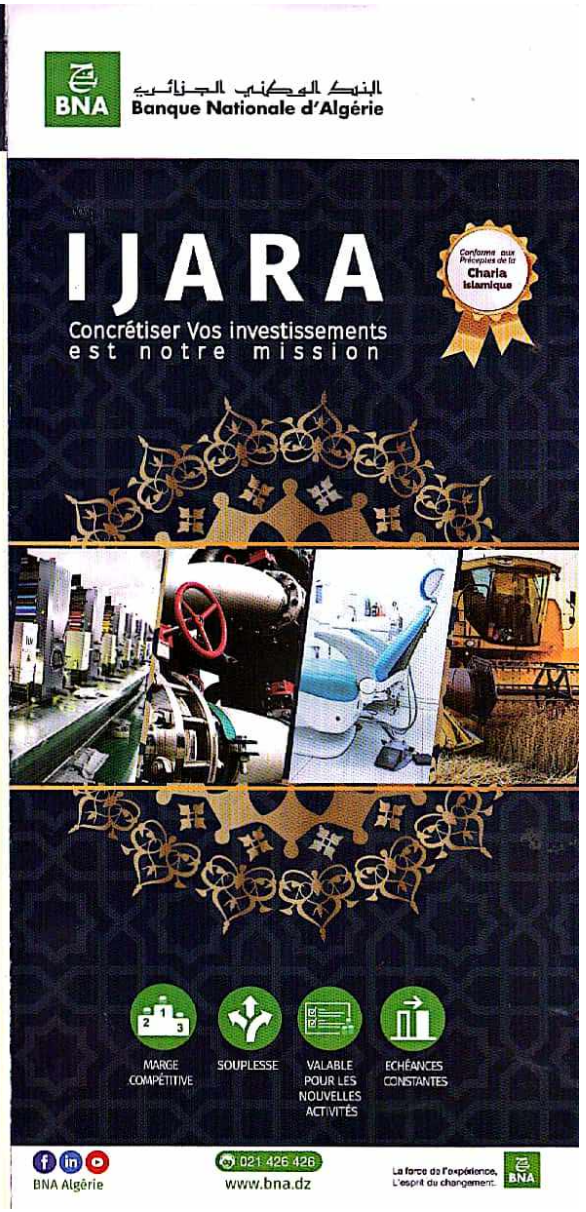
- يمينة ختروس. (01 10, 2022). النوافذ الإسلامية بين الواقع العلمي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية.

- منذر قحف. (بلا تاريخ). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلام. جدة ، المملكة العربية السعودية.

ت – المواقع الالكترونية

- **www.bank-of-algeria.dz/ar/الصيرفة-الإسلامية-أنظمة**
- (/https://www.bna.dz)

الملاحق



الإجارة

تجسيد استثماركم مهمتنا

ما هو تمويل الإجارة ؟

تمويل "الإجارة" يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدّات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون. في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون خيار الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بالتمليك) صيغة التمويل هذه موجهة خصيصا إلى :

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرّة
- التجّار
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ماهي الشروط ؟

- يهدف منتوج الإجارة لاقتناء معدّات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد إيجار
- يقدر مبلغ الضمان المطلوب "هامش الجدية" 10٪ من قيمة المعدّات موضوع التمويل
- تقدر المدة القصوى لتمويل "الإجارة" بخمس (05) سنوات دون أن تقل عن عامين (02)
- كيفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار، يتمّ اقتطاعه من الحساب الإسلامي "ودائع تحت الطلب" / الحساب الجاري للزبون

كيف يعمل تمويل الإجارة ؟

- يمكنكم اختيار التجهيزات التي ترغبون في استئجارها بتمويل الإجارة
- تقدموا إلى وكالتكم لتحديد شروط وكيفيات التمويل
- يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها لكم
- بعد دفع كل الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح التجهيزات ملكا لكم

ماهي المزايا ؟

الوثائق الإدارية والقانونية

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسيّر
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجّل التجاري، أو رخصة الاستغلال للأنشطة المنظمة
- نسخة من قانون الشركة الذي تمّ تحديثه، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسيّر
- نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به

الوثائق التجارية

- الفاتورة (الفواتير) الأولية جديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها، باسم البنك نيابة عن المستأجر

الوثائق المالية

- الميزانيات والأرصدة الضريبية و TCRs والملاحق الثلاث السنوات المالية (03) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضراب أو إقرار المعدل الثابت (للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية)
- تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم اقتناءها، إن وجدت
- استخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء و شهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والاشغال العمومية سارية المفعول
- دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجّار، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وثائق أخرى

- شهادة التصنيف والتأهيل المهني (لمقاولي البناء والأشغال العمومية
- خطة عمل المؤسسة
- نموذج تمويل "الإجارة" موقع
- رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة

الملحق(02): محاكاة الصيرفة الاسلامية

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

"SIMULATION FINANCEMENT ISLAMIQUE"

Agence :	00121
Nom/Nom de la relation :	ZENITET
Prénom :	SID ALI
Le montant du financement sollicité :	4 000 000,00 DZD
Le revenu du demandeur :	DZD
Le type de financement choisi :	Ijara Equipement
Durée de financement (Trimestre) :	20
Le montant de Hamich Al Jiddia :	1 200 000,00 DZD
Le taux de Hamich Al Jiddia :	30,00 %
Le montant du financement accordé :	2 800 000,00 DZD
Hamich Al Jiddia requis :	DZD
Financement maximal :	DZD

Projet de création d'entreprise et commerçants Matériel roulant

"RESULTAT DE LA SIMULATION"

Capacité de remboursement du demandeur :	DZD
Commission de gestion :	16 660,00 DZD
Total à rembourser TTC :	3 893 312,50 DZD
Marge :	918750 DZD
Montant de la TVA :	174562,5 DZD
Trimestrialité :	194 665,62 DZD
Résultat :	Acceptée

TVA 19 %

Ceci n'est qu'une simulation et ne peut être considérée comme un accord de financement. Les paramètres de calcul peuvent être revus entre le moment de la simulation et celui de la formalisation du dossier de financement.

الملخص :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، وكذلك الدول العربية والإسلامية، حيث تلعب دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال دعم سياسات التشغيل. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات، بما في ذلك مشكلة التمويل التقليدي التي تعوق تطورها واستمراريتها.

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض دور النوافذ الإسلامية في توفير صيغ تمويلية ملائمة لحجم هذه المؤسسات، حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يعد الخيار الأنسب بسبب مرونته وسهولة إجراءاته، مما يبرز أهمية تبني الصيرفة الإسلامية من قبل الجزائر من خلال تفعيل النوافذ الإسلامية.

Abstract :

Small and medium-sized enterprises (SMEs) have become increasingly crucial for the economies of developed and developing nations, as well as Arab and Islamic countries. They play a pivotal role in achieving economic development and promoting social progress by supporting employment policies. However, these enterprises face numerous challenges, including the issue of traditional financing, which hinders their growth and sustainability.

This study aims to examine the role of Islamic windows in providing financing solutions tailored to the needs of SMEs. Through our research, we conclude that Islamic banking is the most suitable option due to its flexibility and streamlined procedures. This highlights the importance of Algeria adopting Islamic banking by activating Islamic windows.